

المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة (دراسة في ضوء النظام التجاري السعودي ومبادئ الحوكمة المؤسسية)

إعداد الطالب:

سليمان بن علي بن صالح السعيد

إشراف:

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

الشكر والتقدير:

الحمد لله أولاً وأخيراً على توفيقه وفضله في إنجاز هذا البحث، الذي لم يكن ليتم إلا بعونه ورعايته. أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى سعادة الدكتور الفيصل عبد الحميد والدكتور فايز جراد على إشرافهما العلمي والإرشاد الأكاديمي المستمر، فقد كان لتوجيهاتهما القيمة وملاحظتهما الدقيقة الأثر الكبير في إثراء محتوى البحث، وصقل أفكاره، وضمان سلامة التحليل والمنهجية العلمية المتبعة. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة الحكم والمقيمين على وقتهم وجهودهم المبذولة في مراجعة البحث، وتقديم الملاحظات العلمية التي ساهمت في تطوير الدراسة، وتحسين جودة النتائج والاستنتاجات. ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني العميق لزملائي المشاركين والمستطلعين الذين ساهموا في جمع البيانات، فقد كان لمشاركتهم الفاعلة دور كبير في نجاح الدراسة وتحقيق أهدافها البحثية. كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني ودعمني، سواء على المستوى الأكاديمي أو الشخصي، وخاصة أسرتي الكريمة، التي كانت سنداً لي طوال مراحل إعداد هذا البحث، لما قدمته من صبر، وتشجيع، وتحفيز مستمر، مما منحني القدرة على استكمال هذه الدراسة بنجاح. وأخيراً، أتمنى أن يساهم هذا البحث في إثراء المعرفة العلمية في مجال المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة، وأن يكون إضافة قيمة للمكتبة العلمية والعملية في المملكة العربية السعودية.

فهرس المحتويات:

٢	الشكر والتقدير:
٤	فهرس الأشكال:
٥	قائمة المصطلحات:
٦	قائمة الاختصارات:
٧	الملخص:
٨	الفصل الأول
٨	المقدمة
٩	المقدمة:
١٠	-مشكلة الدراسة.
١٠	-تساؤلات الدراسة.
١٠	-أهمية الدراسة.
١١	-أهداف الدراسة.
١١	-فروض الدراسة.
١٢	-النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
١٤	الفصل الثاني
١٤	الدراسات السابقة.
١٤	الإطار النظري
١٥	-مقدمة
١٥	المتغيرات
١٧	-الدراسات السابقة.
٢٢	-الإطار النظري
٢٢	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والوظيفة الإستراتيجية للإدارة التنفيذية.
٢٤	المبحث الثاني: المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية ومحددات القرار المالي الخاطئ.
٢٧	المبحث الثالث: آليات الحوكمة ودورها في جودة الأداء المالي والحد من المخاطر.
٢٩	الفصل الثالث
٢٩	منهجية الدراسة
٣٠	-مقدمة
٣٠	مجتمع البحث
٣١	-حدود البحث
٣٣	الفصل الرابع
٣٣	النتائج والتوصيات
٣٤	-مقدمة
٣٤	-تحليل نتائج الاستبيان
٤٧	-النتائج
٤٩	-التوصيات
٥١	المراجع
٥٢	الملاحق
٥٥	-الملخص
٥٦	Abstract

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل (٢ - ١)	مخطط متغيرات الدراسة	١٧

قائمة المصطلحات:

المصطلح بالعربية	المصطلح بالإنجليزية	التعريف
الإدارة التنفيذية	Executive Management	الفريق المسؤول عن اتخاذ القرارات اليومية للشركة وتوجيه العمليات التشغيلية.
المسؤولية القانونية	Legal Liability	الالتزام القانوني الذي يترتب على الإدارة التنفيذية عند ارتكاب أخطاء مالية أو تقصير.
القرار المالي الخاطئ	Faulty Financial Decision	أي قرار مالي يؤدي إلى خسائر للشركة بسبب خطأ إداري أو عدم التزام بالقوانين.
الحوكمة المؤسسية	Corporate Governance	مجموعة القواعد والهياكل التي تهدف لضمان الشفافية، المساءلة، وحماية مصالح المساهمين.
لجنة المراجعة	Audit Committee	لجنة مختصة داخل مجلس الإدارة لمراجعة القوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية.
لجنة المكافآت	Remuneration Committee	لجنة تحدد سياسات المكافآت والحوافز للمديرين التنفيذيين بما يتوافق مع الأداء طويل الأجل.
الإفصاح المالي	Financial Disclosure	تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول الوضع المالي للشركة، المساهمين، الجهات الرقابية.
قاعدة تقدير القرار الإداري	Business Judgment Rule	مبدأ قانوني يحمي المديرين من المسؤولية عن قرارات اتخذت بحسن نية وبمعلومات كافية.
كفاءة الإدارة	Management Competence	قدرة المديرين على اتخاذ قرارات مالية وإدارية فعالة ومستندة إلى الخبرة والمعرفة.

قائمة الاختصارات :

المعنى بالإنجليزية	المعنى بالعربية	الاختصار
Return on Assets	العائد على الأصول	ROA
Return on Equity	العائد على حقوق الملكية	ROE
Kingdom of Saudi Arabia	المملكة العربية السعودية	KSA
Capital Market Authority	هيئة السوق المالية	CMA
Chief Executive Officer	الرئيس التنفيذي	CEO
Chief Financial Officer	المدير المالي	CFO
Quarter 1 / Quarter 2	الربع الأول / الربع الثاني	Q1 / Q2

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة في الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية، في ضوء النظام التجاري السعودي ومبادئ الحوكمة المؤسسية. وتتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى مسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية التي قد تتضمن أخطاء في التقدير أو مخالفة للأنظمة، وما إذا كانت الأطر القانونية والتنظيمية القائمة كافية لضبط هذه المسؤولية والحد من آثارها.

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها تحديد مفهوم القرارات المالية الخاطئة، وتحليل الأسس القانونية التي تقوم عليها مسؤولية الإدارة التنفيذية، وبيان دور الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية وتعزيز المساءلة، إضافة إلى تقييم مدى كفاية الأنظمة السعودية في تنظيم هذه المسؤولية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص النظامية والتنظيمية ذات العلاقة، واستخدام الاستبيان الإلكتروني كأداة لجمع البيانات. وتكوين مجتمع الدراسة من فئات لها ارتباط بمجالات القانون والإدارة والمالية، وشملت العينة مجموعة من المشاركين من ذوي الخلفيات الأكاديمية والمهنية المختلفة. كما تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الوصفية لاستخلاص النتائج المتعلقة بآراء المشاركين.

توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية ترتبط بمدى وجود تقصير أو إهمال أو مخالفة للأنظمة، وليس بمجرد فشل القرار المالي. كما أظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، خاصة الرقابة الداخلية والشفافية ولجان المراجعة، يسهم في الحد من الأخطاء المالية وتعزيز جودة القرارات. كذلك تبين أن كفاءة الإدارة التنفيذية وخبرتها تلعب دوراً مهماً في تقليل المخاطر المالية، وأن هناك تبايناً في مستوى كفاية الأنظمة الحالية، مما يعكس الحاجة إلى تطوير مستمر في الأطر التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية القانونية، الإدارة التنفيذية، القرارات المالية الخاطئة، الحوكمة المؤسسية، الشركات السعودية.

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فقد شهدت البيئة الاقتصادية المعاصرة تطوراً متسارعاً في طبيعة النشاط التجاري، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الإدارة داخل الشركات التجارية، وبوجه خاص الإدارة التنفيذية التي تتولى مسؤولية اتخاذ القرارات اليومية المتعلقة بإدارة الموارد المالية والتشغيلية للشركة. وقد أصبح نجاح الشركات واستمراريتها في الأسواق التنافسية مرتبطاً بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الإدارة التنفيذية في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة؛ إذ تمثل هذه القرارات أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الاستقرار المالي وتعظيم قيمة الشركة. وفي ظل توسع أنشطة الشركات وتزايد حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها، برزت الحاجة إلى وضع أطر قانونية وتنظيمية تضبط عمل الإدارة التنفيذية وتحدد نطاق مسؤوليتها عن القرارات التي تتخذها أثناء ممارسة مهامها الإدارية.

وفي هذا السياق، أولى المنظم السعودي عناية خاصة بتنظيم عمل الشركات التجارية ووضع قواعد واضحة لمسؤولية القائمين على إدارتها، وذلك من خلال مجموعة من الأنظمة والتشريعات التي تشكل الإطار القانوني الحاكم لنشاط الشركات، وفي مقدمتها نظام الشركات السعودي، ونظام السوق المالية، إضافة إلى لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وقد سعت هذه الأنظمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتحديد مسؤوليات الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، بما يضمن الحد من الممارسات الإدارية غير الرشيدة أو القرارات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر جسيمة. وقد أسهمت التطورات الحديثة في مجال الحوكمة المؤسسية في إرساء مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين مختلف أطراف الشركة، وتعزيز الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، وضمان اتخاذ القرارات المالية وفق أسس مهنية قائمة على الشفافية والإفصاح والمساءلة. وتعد الحوكمة المؤسسية اليوم إحدى الأدوات الأساسية للحد من المخاطر الإدارية والمالية داخل الشركات، حيث توفر آليات رقابية تضمن سلامة القرارات التي تتخذها الإدارة التنفيذية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة، في ضوء النظام القانوني السعودي، مع تحليل الدور الذي تؤديه مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من هذه الأخطاء وتعزيز المساءلة داخل الشركات؛ إذ إن تحديد نطاق هذه المسؤولية يساهم في تحقيق التوازن بين منح الإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة بكفاءة، وبين ضمان عدم إساءة استخدام تلك الصلاحيات بما يضر بمصالح الشركة والمساهمين.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل قانوني معمق لمسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة في الشركات التجارية، وذلك في ضوء أحكام النظام التجاري السعودي، ونظام الشركات، ومبادئ الحوكمة المؤسسية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الأبعاد القانونية والتنظيمية التي

تحكم هذه المسؤولية، ومدى كفاية الإطار النظامي الحالي في تحقيق الرقابة الفعالة على أداء الإدارة التنفيذية.

مشكلة الدراسة:

تؤدي الإدارة التنفيذية دوراً محورياً في إدارة الشركات واتخاذ القرارات المالية التي تؤثر بصورة مباشرة في مركزها المالي واستقرارها الاقتصادي، غير أن بعض هذه القرارات قد يشوبها خطأ في التقدير أو قصور في الدراسة المالية، مما قد يؤدي إلى خسائر أو أضرار تلحق بالشركة أو بالمساهمين. وفي هذا الإطار تبرز إشكالية قانونية تتعلق بمدى مسؤولية الإدارة التنفيذية عن هذه القرارات، وحدود مساءلتها في ضوء الأنظمة المنظمة لنشاط الشركات ومبادئ الحوكمة المؤسسية في المملكة العربية السعودية.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة في ضوء النظام التجاري السعودي ومبادئ الحوكمة المؤسسية؟

تساؤلات الدراسة:

ينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما المقصود بالقرارات المالية الخاطئة داخل الشركات التجارية؟
- ما الأسس القانونية التي تحدد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن هذه القرارات وفق نظام الشركات السعودي؟
- كيف تساهم مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية وتعزيز المساءلة داخل الشركات؟
- ما المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين الخطأ الإداري المشروع والخطأ الذي يستوجب المساءلة القانونية؟
- ما الإجراءات والآليات العملية التي يمكن اعتمادها لتعزيز الرقابة الداخلية على القرارات المالية؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

- الإسهام في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بمسؤولية الإدارة التنفيذية في الشركات التجارية.

- توضيح الإطار القانوني لمسؤولية الإدارة التنفيذية في ضوء نظام الشركات السعودي ومبادئ حوكمة الشركات.
- بيان مفهوم القرارات المالية الخاطئة والمعايير القانونية التي يمكن من خلالها تحديد نطاق المسؤولية عنها.
- تعزيز الفهم القانوني للعلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين داخل الشركة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

- تقديم إرشادات عملية للشركات لتعزيز الرقابة الداخلية على القرارات المالية.
- توضيح دور مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية وتحسين اتخاذ القرار.
- دعم الجهات التنظيمية مثل هيئة السوق المالية في تطوير آليات الرقابة والمساءلة.
- المساهمة في حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من آثار القرارات المالية الخاطئة.
- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية من خلال وضع معايير واضحة للمساءلة القانونية للإدارة التنفيذية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد نطاق المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة داخل الشركات التجارية.
- تحليل دور النظام التجاري السعودي ونظام الشركات في تنظيم مساءلة الإدارة التنفيذية.
- دراسة أثر مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الأخطاء المالية.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز الرقابة الداخلية وحماية مصالح الشركة والمساهمين.
- توضيح المعايير القانونية والفنية لتمييز القرارات المالية الصحيحة عن القرارات المالية الخاطئة التي تستوجب مساءلة الإدارة التنفيذية.

فروض الدراسة:

- توجد علاقة قانونية مباشرة بين القرارات المالية الخاطئة التي تتخذها الإدارة التنفيذية ومسؤوليتها القانونية عن نتائج هذه القرارات وفق أحكام نظام الشركات السعودي.

- تساهم مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية التي قد تصدر عن الإدارة التنفيذية، وتعزز من آليات الرقابة والمساءلة داخل الشركات.
- تؤثر كفاءة الإدارة التنفيذية والخبرة المهنية لأعضاء الإدارة التنفيذية في تقليل احتمالية اتخاذ قرارات مالية خاطئة.
- وجود فروق في تطبيق المسؤولية القانونية على القرارات المالية حسب نوع وحجم الشركة ومدى التزامها بلوائح الحوكمة المؤسسية.
- تساعد آليات الرقابة الداخلية والخارجية في الشركات، بما في ذلك دور مجلس الإدارة واللجان المختصة، على تقييد الأخطاء المالية وتحقيق التوازن بين السلطة التقديرية للإدارة والتنظيم القانوني للمساءلة.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من النظريات العلمية التي توفر الإطار المفاهيمي والمنهجي لفهم طبيعة المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة، وتساعد في تحليل العلاقة بين القرارات الإدارية والخسائر المالية، فضلاً عن الدور الذي تلعبه الحوكمة المؤسسية في تعزيز المساءلة والشفافية داخل الشركات. وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

١. نظرية الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance Theory):

تركز نظرية الحوكمة المؤسسية على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن ممارسة الإدارة التنفيذية لصلاحياتها بشكل مسؤول وشفاف. وتسلط هذه النظرية الضوء على أهمية وضع آليات رقابية داخلية وخارجية، مثل لجان المراجعة والتدقيق، ومجالس الإدارة المستقلة، وأنظمة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى الحد من الأخطاء المالية وتحقيق التوازن بين السلطة التقديرية للإدارة وحقوق المساهمين في حماية مصالحهم. وتعتمد الدراسة على هذه النظرية لتقييم مدى كفاءة تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الشركات السعودية ودورها في تقليل المخاطر الناتجة عن القرارات المالية الخاطئة.

٢. نظرية المسؤولية المدنية للشركات (Corporate Liability Theory):

تتيح نظرية المسؤولية المدنية للشركات فهم الإطار القانوني الذي يحدد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن الأضرار المالية الناتجة عن قراراتها الخاطئة. وتفترض هذه النظرية أن الإدارة ليست فوق القانون، وأن القرارات المالية التي تتطوي على إهمال أو سوء تقدير يمكن أن تكون محل مساءلة قانونية، بما يحقق العدالة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. ويستخدم هذا الإطار لتقييم مدى كفاية النصوص القانونية في نظام الشركات السعودي والأنظمة المنظمة لسوق الأوراق المالية في مساءلة الإدارة التنفيذية.

٣. نظرية الوكالة (Agency Theory):

تعتبر نظرية الوكالة إطاراً أساسياً لدراسة العلاقة بين المالكين (المساهمين) والإدارة التنفيذية، حيث تقوم الفرضية أن هناك تبايناً في المصالح بين الطرفين، وقد ينشأ تضارب في الأهداف يؤدي إلى قرارات مالية لا تعكس مصالح المساهمين بالشكل الأمثل. وتتيح هذه النظرية فهم الأسباب الكامنة وراء اتخاذ الإدارة لقرارات مالية خاطئة، كما تساعد في تحديد الضوابط القانونية والإدارية التي من شأنها تقييد هذا التضارب وتقليل المخاطر المرتبطة به.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة
الإطار النظري

مقدمة:

يشمل هذا الفصل مراجعة شاملة للدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة، مع التركيز على دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات. يهدف الفصل إلى توضيح العلاقة بين المتغير التابع (المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية) والمتغير المستقل (القرارات المالية، آليات الحوكمة، كفاءة الإدارة)، وتحليل نتائج الدراسات السابقة لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، والفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها. يسعى هذا الفصل إلى استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، تصنيف المتغيرات التابعة والمستقلة، وعرض الإطار النظري للدراسة، مع تقديم مناقشة لأوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات لتحديد الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها.

المتغيرات:

١. المتغير التابع:

المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة:

يشير هذا المتغير إلى مدى مساءلة الإدارة التنفيذية قانونياً عن القرارات المالية التي قد تتضمن أخطاء تقديرية، سوء إدارة، أو مخالفة للأنظمة واللوائح التنظيمية. يتم قياس هذا المتغير من خلال:

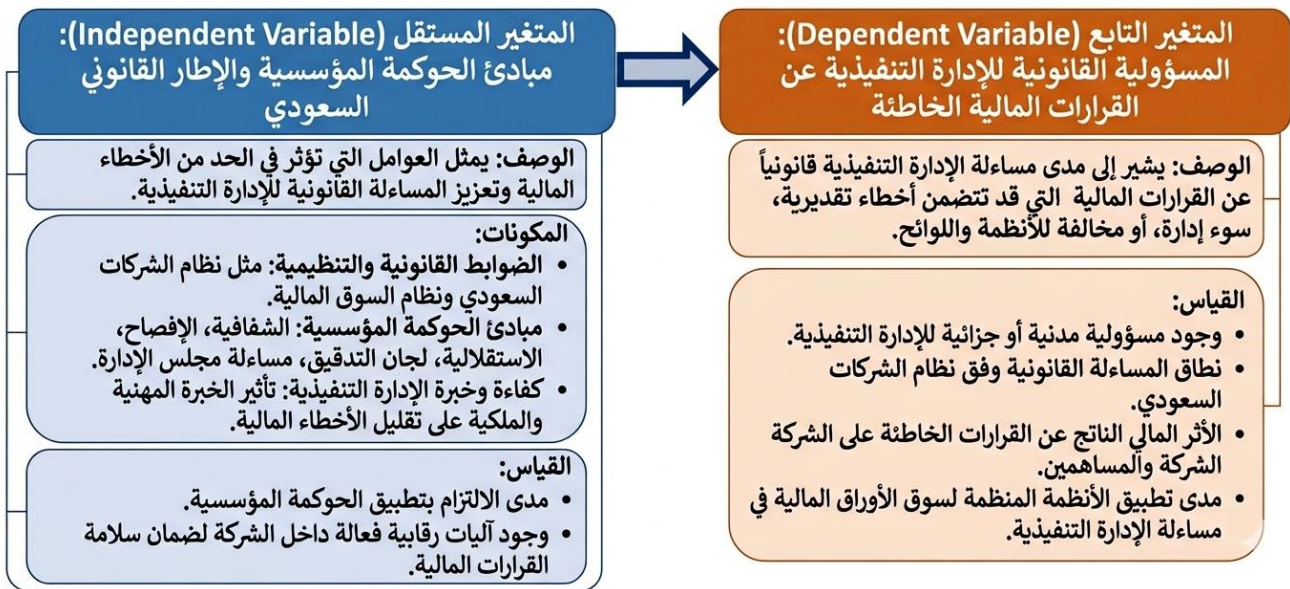
- وجود مسؤولية مدنية أو جزائية للإدارة التنفيذية.
- نطاق المساءلة القانونية وفق نظام الشركات السعودي.
- الأثر المالي الناتج عن القرارات الخاطئة على الشركة والمساهمين.
- مدى تطبيق الأنظمة المنظمة لسوق الأوراق المالية في مساءلة الإدارة التنفيذية.

٢. المتغير المستقل:

مبادئ الحوكمة المؤسسية والإطار القانوني السعودي:

- يمثل هذا المتغير العوامل التي تؤثر في الحد من الأخطاء المالية وتعزيز المساءلة القانونية للإدارة التنفيذية، وتشمل:
- الضوابط القانونية والتنظيمية: مثل نظام الشركات السعودي ونظام السوق المالية.
- مبادئ الحوكمة المؤسسية: مثل الشفافية، الإفصاح، الاستقلالية، وجود لجان المراجعة والتدقيق، ومساءلة مجلس الإدارة.
- كفاءة وخبرة الإدارة التنفيذية: تأثير الخبرة المهنية والملكية على تقليل الأخطاء المالية.

- يتم قياس هذا المتغير من خلال مدى الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية، ووجود آليات رقابية فعالة داخل الشركة لضمان سلامة القرارات المالية.



الشكل (٢ - ١)
مخطط متغيرات الدراسة

الدراسات السابقة:

- دراسة (الصالح، ٢٠٢٠) بعنوان "المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة في شركة المساهمة وآليات حمايتهم في إطار نظام الشركات السعودي".

هدفت الدراسة إلى تحليل مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن الأضرار الناتجة عن القرارات أو التصرفات التي قد تخل بالواجبات القانونية والإدارية المقررة لهم، مع توضيح الأسس القانونية التي تحدد نطاق هذه المسؤولية وفق نظام الشركات السعودي. وأكدت الدراسة أن القانون يمنح أعضاء مجلس الإدارة سلطات واسعة لإدارة الشركة واتخاذ القرارات المالية، ولكنه يقيد هذه الصلاحيات بواجبات محددة تهدف إلى حماية مصالح المساهمين والمساهمات في رأس المال، كما أبرزت أهمية وجود آليات حماية قانونية للأعضاء لتجنب المساءلة غير العادلة عند اتخاذ القرارات ضمن الصلاحيات المخولة لهم. وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية القانونية للأعضاء تشمل المسؤولية المدنية عن الأضرار المالية، والمسؤولية التأديبية عند مخالفة الأنظمة، وكذلك إمكانية المسؤولية الجنائية في حالات الاحتيال أو التلاعب المالي. كما تناولت الدراسة دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة على الإدارة التنفيذية، وضمان اتخاذ القرارات المالية بطريقة رشيدة وفق الأطر القانونية المعمول بها، ما يجعل هذه الدراسة ذات صلة مباشرة ببحثنا حول المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة في الشركات السعودية.

- دراسة (الصالح والعظيم، ٢٠٢٤) بعنوان “تقرير المخاطر للشركات المدرجة في سوق رأس المال السعودي: تحليل تجريبي”.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى إفصاح الشركات المدرجة في سوق المال السعودي عن المخاطر، سواء كانت مالية أو غير مالية، ودور عناصر الإفصاح المتعلقة بالمخاطر في تعزيز الشفافية والثقة لدى المستثمرين. استخدمت الدراسة مؤشراً معيناً لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية، وقد أظهرت النتائج أن الشركات التي تتبع مبادئ حوكمة مؤسسية قوية تميل إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن المخاطر التي تواجهها، بما في ذلك المخاطر المالية واستراتيجيات إدارتها، مما يعكس ارتباطاً إيجابياً بين تطبيق مبادئ الحوكمة وفعالية القرارات المالية داخل الشركات المدرجة. كما ركزت الدراسة أيضاً على علاقة هيكل الحوكمة والشفافية في الإبلاغ عن المخاطر، وهو أمر ذو صلة مباشرة بتقليل الأخطاء في القرارات المالية الناتجة عن نقص المعلومات أو ضعف الرقابة. ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في بحثنا لأنها تقدم دليلاً تجريبياً على أن مستوى تنفيذ الحوكمة المؤسسية يؤثر على جودة المعلومات المالية واتخاذ القرار داخل الشركات السعودية.

- دراسة (الملحم والناصر، ٢٠٢٤) بعنوان “أثر خصائص الرئيس التنفيذي على الأداء المالي: دراسة تحليلية على قطاع البنوك في السوق السعودي”.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص الرئيس التنفيذي مثل الخبرة المهنية، التعليم، والمشاركة في ملكية الأسهم من جهة، والأداء المالي للبنوك السعودية من جهة أخرى، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وقد توصلت النتائج إلى وجود آثار ذات دلالة إحصائية بين خصائص الرئيس التنفيذي والأداء المالي للبنوك، مما يعكس أن كفاءة الإدارة التنفيذية وقراراتها المالية لها تأثير ملموس على الوضع المالي للمؤسسة. وترتبط هذه النتائج بمناقشة مسؤولية الإدارة التنفيذية في اتخاذ القرارات المالية السليمة، حيث تشير إلى أن ارتفاع كفاءة الرئيس التنفيذي وتحسين ممارساته ينعكس إيجاباً على الأداء المالي، ويقلل من احتمالية اتخاذ قرارات مالية خاطئة. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بحثنا لأنها تقدم دليلاً إحصائياً على أهمية الدور الذي يلعبه الرئيس التنفيذي في تعزيز الأداء المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.

- دراسة (القعيبي وعبيد، ٢٠٢٥) بعنوان “أثر تطبيق حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية على الأداء المالي”.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبعض عناصرها مثل استقلالية مجلس الإدارة، نشاط لجنة المراجعة، نسبة الملكية الحكومية، وحجم الشركة، وبين الأداء المالي للشركات السعودية المدرجة ممثلاً في معدل العائد على الأصول (ROA). اعتمد الباحثان في منهجهما على تحليل البيانات المالية والتقارير السنوية لشركات قطاع السلع الرأسمالية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى

٢٠٢٠م، واستخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات. وقد أظهرت النتائج أن الالتزام بلائحة الحوكمة بعد تطبيقها الإلزامي يرتبط إيجابياً بالأداء المالي للشركات من خلال زيادة دلالة حجم مجلس الإدارة، بينما لم تظهر تأثيرات ذات دلالة إحصائية لباقي عناصر الحوكمة على الأداء المالي. وتؤكد الدراسة أن الحد من القرارات المالية الخاطئة وتحسين النتائج المالية للشركات يتطلب تطبيقاً فعلياً لعناصر الحوكمة المؤسسية ورفع الوعي بأهمية الرقابة داخل المؤسسة، وهو ما يرتبط بتحسين مساءلة الإدارة التنفيذية وقراراتها المالية.

- دراسة (العمرى، ٢٠٢٤) بعنوان "أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات، مثل مؤشر الحوكمة المكون من عدة عناصر، والأداء المالي للشركات السعودية غير المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢م، وذلك باستخدام بيانات عينة من ٩٠ شركة وتحليل إحصائي للروابط بين الحوكمة والأداء المالي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدلات كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى تطبيق الحوكمة يرتبط بتحسين الأداء المالي. كما أشارت النتائج إلى أن بعض خصائص الشركات مثل الرفع المالي قد تؤثر بدورها على هذه العلاقة، في حين لم تظهر علاقة معنوية مع عناصر أخرى مثل حجم الشركة وعمرها. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بحثنا لأنها تقدم دليلاً على أن تعزيز آليات الحوكمة المؤسسية يمكن أن يحد من الأخطاء في القرارات المالية ويعزز المساءلة داخل الشركات السعودية، وهو ما يتصل مباشرة بموضوع المساءلة القانونية للإدارة التنفيذية عن قراراتها المالية.

مناقشة الدراسات السابقة:

تجمع الدراسات الخمس السابقة على أن الإدارة التنفيذية وحوكمة الشركات يشكلان محوراً أساسياً في تحديد جودة القرارات المالية وتقليل المخاطر في الشركات السعودية. وقد أبرزت جميعها أن القرارات المالية للإدارة التنفيذية ليست مجرد عمليات إدارية، بل تحمل تبعات قانونية ومالية تؤثر مباشرة على استقرار الشركة وحماية المصالح.

تشير دراسة الصالح (٢٠٢٠) إلى أن المسؤولية المدنية والقانونية لأعضاء مجلس الإدارة قائمة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرارات المالية والإدارية، وأن وجود آليات حماية قانونية يضمن اتخاذ القرارات ضمن الصلاحيات المخولة. بينما ركزت دراسة الصالح والعظيم (٢٠٢٤) على الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية، وأوضحت أن الالتزام بمبادئ الحوكمة يعزز الشفافية ويحد من الأخطاء المالية الناتجة عن نقص المعلومات أو ضعف الرقابة.

وأثبتت دراسة الملحم والناصر (٢٠٢٤) أن خصائص الرئيس التنفيذي مثل الخبرة المهنية والملكية تترجم مباشرة إلى تحسين الأداء المالي، مما يوضح أهمية كفاءة الإدارة التنفيذية في الحد من القرارات المالية

الخاطئة، بينما ركزت دراسة القيمي وعبيد (٢٠٢٥) على عناصر الحوكمة مثل استقلالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في تحسين الأداء المالي وضمان مساءلة الإدارة التنفيذية. أما دراسة العمري (٢٠٢٤) فقدمت دليلاً إضافياً على أن تطبيق آليات الحوكمة بشكل كامل يعزز الأداء المالي ويحد من القرارات غير السليمة، مما يؤكد الدور الوقائي للحوكمة في تعزيز المساءلة وتقليل المخاطر المالية.

أوجه الاتفاق بين الدراسات:

- جميع الدراسات أكدت أن تطبيق مبادئ الحوكمة يقلل من الأخطاء المالية ويعزز صحة عمل الإدارة التنفيذية.
- توصلت الدراسات إلى أن كفاءة الرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة تؤثر بشكل مباشر على جودة القرارات المالية وتقليل المخاطر.
- أظهرت الدراسات أهمية وجود لجان رقابية مستقلة وممارسات إفصاح شفاف ل ضمان سلامة القرارات المالية.

أوجه الاختلاف بين الدراسات:

- بعض الدراسات ركزت على المسؤولية القانونية (الصالح، ٢٠٢٠)، بينما ركزت أخرى على الإفصاح عن المخاطر أو الأداء المالي (الصالح والعظيم، ٢٠٢٤؛ الملحم والناصر، ٢٠٢٤).
- بعض الدراسات تناولت الشركات المدرجة في السوق السعودي بشكل عام، في حين ركزت أخرى على قطاعات محددة مثل البنوك أو الشركات غير المالية.

ما ستضيفه الدراسة الحالية:

تسعى الدراسة الحالية إلى سد الفجوات الموجودة في الدراسات السابقة من خلال مجموعة من الإسهامات العلمية والتطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

١. التركيز المباشر على المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة داخل الشركات السعودية، مع تحليل النصوص القانونية ذات الصلة في نظام الشركات السعودي ولائحة حوكمة الشركات.
٢. ربط الحوكمة المؤسسية بالمساءلة القانونية العملية، وعدم الاكتفاء بتقييم الأداء المالي أو مستوى الإفصاح، بما يوفر رؤية شاملة لمسؤولية الإدارة التنفيذية في الواقع العملي.
٣. تقديم طرح يجمع بين التحليل القانوني والتحليل التطبيقي، بحيث يقدم البحث إضافة نوعية تربط بين النظرية القانونية وتطبيقات الحوكمة في البيئة السعودية.
٤. التوسع في نطاق الدراسة ليشمل جانباً لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة، وهو تحليل المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية في الشركات التي لا تتمتع بهياكل حوكمة متكاملة، وعلى وجه الخصوص الشركات غير المساهمة.

٥. إبراز الفارق بين شركات المساهمة - التي تتميز بوجود مجلس إدارة ولجان رقابية مثل لجان المراجعة والمكافآت - وبين الشركات الأخرى التي يغيب فيها هذا الإطار الرقابي المؤسسي، مما يؤثر على طبيعة الرقابة والمساءلة.

٦. تسليط الضوء على الشركات ذات الإدارة المركزة، مثل شركات الشخص الواحد، التي يكون فيها المدير التنفيذي هو صاحب القرار النهائي دون وجود مجلس إدارة فعال أو لجان رقابية داخلية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع مستوى المخاطر المالية.

٧. تحليل طبيعة المسؤولية القانونية في هذه الحالات، وبيان آليات مساءلة المدير التنفيذي في ظل غياب الفصل بين الملكية والإدارة، وما ينتج عنه من تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، خاصة في التعامل مع الغير وحماية مصالح أصحاب العلاقة.

٨. تقديم بعد تحليلي جديد يربط بين نوع الكيان القانوني للشركة ومستوى الحوكمة المتاح فيها، وبين نطاق المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية، بما يسهم في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات القانونية.

وبذلك، تقدم الدراسة إضافة علمية متميزة للمكتبة البحثية العربية، من خلال تناول المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية في سياقات تنظيمية مختلفة، وعدم الاقتصار على شركات المساهمة، مع إبراز دور الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية وتعزيز المساءلة، وهو ما يمنح الدراسة طابعاً مختلفاً وأكثر شمولاً مقارنة بالدراسات السابقة.

الإطار النظري:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والوظيفة الإستراتيجية للإدارة التنفيذية:

تُعد الإدارة التنفيذية في الشركات المساهمة، وفي مقدمتها الرئيس التنفيذي (CEO) القلب النابض الذي يحرك العمليات اليومية والمسؤول الأول عن تحويل توجهات مجلس الإدارة إلى نتائج مالية ملموسة. ومن منظور قانوني وتنظيمي، يتناول هذا المبحث ماهية الإدارة التنفيذية، تكييفها القانوني في النظام السعودي، وجذور التحديات التي تواجهها ضمن إطار نظرية الوكالة، مع التركيز على كيفية دمج المسؤولية القانونية والحوكمة المؤسسية لضمان جودة القرارات المالية وتقليل المخاطر.

المطلب الأول: الماهية القانونية للإدارة التنفيذية وخصائصها القيادية:

تُعرف الإدارة التنفيذية في سياق لوائح حوكمة الشركات السعودية بأنها الأشخاص المنوط بهم إدارة العمليات اليومية للشركة، واقتراح القرارات الإستراتيجية وتنفيذها، بما في ذلك إدارة الهياكل المالية والنفقات الرأسمالية. وبالتحليل المعمق، نجد أن هذا الدور يتجاوز مجرد "التنفيذ"؛ فالمدير التنفيذي هو المسؤول عن تنفيذ قواعد الحوكمة الداخلية وضمان فعالية نظم الرقابة وإدارة المخاطر، مما يجعله خط الدفاع الأول عن استدامة الشركة. (لائحة حوكمة الشركات، ٢٠١٧، المادة ١).

وعلى صعيد الخصائص النوعية، تشير الدراسات التحليلية في السوق السعودي إلى أن رأس المال البشري للإدارة التنفيذية يُعد محدداً جوهرياً للأداء المالي؛ حيث ثبت أن حصول الرئيس التنفيذي على مستويات تعليمية عليا (ماجستير أو دكتوراه) وخبرة مهنية عريقة يساهم في تعزيز "جودة القرار المالي" وتقليل نسب التعثر. إن هذا الارتباط بين "السمات الشخصية" و"النتائج المالية" يعكس أهمية المعايير التي وضعتها هيئة السوق المالية لاختيار القيادات التنفيذية (الملحم والناصر، ٢٠٢٥).

كما أن السمات القيادية المتميزة لا تقتصر على زيادة الكفاءة المالية فحسب، بل تقلل من احتمالات التعرض للمساءلة القانونية، إذ يظهر المدير الحصيف قدرة أعلى على الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية، وبالتالي الحد من القرارات المالية الخاطئة. هذه العلاقة بين الكفاءة الشخصية والمسؤولية القانونية تشكل قاعدة أساسية لفهم دور الإدارة التنفيذية في تحقيق استدامة الشركة وحماية أموال المساهمين.

المطلب الثاني: التفويض القانوني والعلاقة بمجلس الإدارة:

يتأسس الدور التنفيذي على مبدأ "التفويض السلطوي" من قبل مجلس الإدارة، الجهاز الذي يملك الصلاحية المطلقة في إدارة الشركة أصالةً، لكنه يفوض الإدارة التنفيذية للقيام بالأعمال التشغيلية لضمان التفرغ للإشراف الإستراتيجي. وبالرجوع إلى نظام الشركات السعودي، يسمح النظام لمجلس الإدارة بتفويض بعض صلاحياته لمدير أو أكثر، شريطة أن يكون هذا التفويض محدداً وليس عاماً أو مطلقاً، لضمان عدم انفلات الرقابة (عبد القادر، ٢٠٢٦، المادة ٧٧ من نظام الشركات).

وتتجلى العلاقة التشابكية في التزام الإدارة التنفيذية بالتقارير الدورية الشفافة التي تقدم للمجلس، وتشمل العوامل المؤثرة في أعمال الشركة ومركزها المالي، لتمكين المجلس من تقييم الأصول والخصوم بدقة. إن هذا التكامل الوظيفي يهدف إلى خلق بيئة عمل أساسها "المسؤولية المتبادلة"، حيث يضع المجلس الخطط وتتولى الإدارة التنفيذية التنفيذ تحت رقابة صارمة تمنع استبداد التنفيذيين بالقرار. (كتيب حوكمة الشركات، هيئة السوق المالية).

ويجب التأكيد على أن هذا التفويض القانوني لا يمنح الإدارة التنفيذية حرية مطلقة، بل يفرض عليها التزاماً قانونياً بالشفافية وتقديم المعلومات الدقيقة، مما يعزز مساءلتها أمام المجلس والمساهمين ويضمن التوازن بين المرونة التشغيلية والرقابة القانونية.

المطلب الثالث: الإدارة التنفيذية في ضوء نظرية الوكالة (جذور الصراع):

تفسر نظرية الوكالة (Agency Theory) التحدي الجوهرى في الإدارة التنفيذية من خلال الانفصال بين "الملكية" و"الرقابة"، حيث يُنظر للمدير التنفيذي كـ "وكيل" يعمل لصالح "الموكل" (المساهمين). يظهر خطر تعارض المصالح عندما يغلب المديرون مصالحهم الذاتية، مثل المكافآت المرتبطة بالنمو قصير الأجل، على تعظيم ثروة المساهمين على المدى الطويل.

كما أن مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) تمنح الإدارة التنفيذية تفوقاً معرفياً قد يُستغل في اتخاذ قرارات مالية عالية المخاطر أو مضللة. وهنا يبرز دور نظام الحوكمة كأداة لتقليص "تكاليف الوكالة"، من خلال فرض الإفصاح والشفافية، وضمان أن يعمل التنفيذيون "كأمناء" وليس مجرد "أجراء"، مما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في عدالة المعاملات المالية داخل الشركة (الهباش، ٢٠٢٢؛ القعيمي، ٢٠٢٥).

من منظور القانون السعودي، يُتوقع من الإدارة التنفيذية الالتزام بالأنظمة واللوائح التنظيمية، مما يجعل الإفصاح والشفافية أدوات قانونية تقلل من تعرض المدير للمساءلة المدنية أو الجنائية في حال حدوث أخطاء مالية، طالما لم يكن هناك تقصير جسيم أو تعارض مصالح. وبذلك يظهر أن الإدارة التنفيذية ليست مجرد جهاز إداري منفصل، بل نقطة التقاء بين الاستراتيجية القانونية والمالية، حيث تتحقق المسؤولية القانونية من خلال الأداء الفعال والشفاف ضمن إطار الحوكمة.

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية ومحددات القرار المالي

الخاطيء:

تتحرك الإدارة التنفيذية في مساحة قانونية محفوفة بالمخاطر، حيث يوازن النظام بين منح المديرين مرونة القرار وبين فرض رقابة صارمة تضمن حماية أموال المساهمين أو الغير. يتناول هذا المبحث أسس المسؤولية المدنية والجنائية، قاعدة تقدير القرار الإداري، وتحليل جذور الأخطاء المالية من منظور نظرية الوكالة، مع إبراز أثر الحوكمة في الحد من المخاطر المالية.

المطلب الأول: النظام القانوني للمسؤولية المدنية والجنائية:

تتأسس المسؤولية المدنية للإدارة التنفيذية في نظام الشركات السعودي على الواجبين الرئيسيين: العناية والولاء. وبالتحليل القانوني، يتضح أن النظام السعودي تبنى تكييفاً مختلطاً يجمع بين البعد العقدي والتقصيري؛ فالمدبر مسؤول تجاه الشركة عن الأخطاء التي تنشأ عن إساءة استعمال السلطة أو مخالفة أحكام النظام (عبد القادر، ٢٠٢٦، المادة ٢٦ من نظام الشركات).

يفرض معيار "العناية الواجبة" على المدير التصرف بحسن نية وبما يحقق مصلحة الشركة، وأي تقصير في هذا المعيار يستلزم التعويض عن الأضرار التي تلحق بالمساهمين أو الغير. ومن هنا يظهر دور الرقابة الداخلية والحوكمة في تمكين المساهمين أو الغير من متابعة أداء المديرين وتقليل المخاطر الناجمة عن القرارات المالية الخاطئة.

أما على الصعيد الجنائي، فقد شدد المنظم السعودي العقوبات لردع السلوكيات الجسيمة التي تهدد استقرار السوق؛ حيث تصل عقوبة السجن إلى خمس سنوات والغرامة إلى خمسة ملايين ريال في حالات تزوير القوائم المالية، أو تعمد إثبات وقائع مضللة أو إغفال وقائع جوهرية في التقارير المقدمة للمساهمين (عبد القادر، ٢٠٢٦، المادة ٢٦٠ من نظام الشركات). هذا التشدد يعكس الرغبة في حماية النزاهة المعلوماتية التي يقوم عليها القرار الاستثماري، ويضع المدير التنفيذي تحت رقابة صارمة توازن بين حرية اتخاذ القرار ومسؤوليته القانونية.

المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية:

إلى جانب المسؤوليتين المدنية والجنائية، تمتد مسؤولية الإدارة التنفيذية لتشمل صوراً أخرى ذات طابع تنظيمي ومهني، تسهم مجتمعة في تعزيز الانضباط داخل الشركات وحماية مصالح أصحاب العلاقة، ومن أبرزها ما يأتي:

١. المسؤولية الإدارية (التنظيمية):

تخضع الإدارة التنفيذية لرقابة الجهات التنظيمية المختصة، والتي تملك صلاحية فرض جزاءات إدارية عند مخالفة الأنظمة أو اللوائح، مثل:

- فرض الغرامات المالية.
 - إيقاف أو تقييد الصلاحيات.
 - منع المدير من تولي مناصب إدارية مستقبلاً.
- وتبرز هذه المسؤولية بشكل خاص في الشركات الخاضعة للأنظمة الرقابية، حيث تهدف إلى ضمان الالتزام بالتشريعات دون اللجوء مباشرة إلى القضاء.

٢. المسؤولية التأديبية:

تنشأ هذه المسؤولية داخل الإطار المؤسسي للشركة، وتتمثل في مساءلة المدير التنفيذي عن مخالفاته للسياسات الداخلية أو قواعد الحوكمة، حتى وإن لم ترق إلى مستوى المسؤولية القانونية.

وقد تشمل الجزاءات:

- التنبيه أو اللوم.
 - الحرمان من المكافآت.
 - العزل من المنصب.
- وتلعب هذه المسؤولية دوراً وقائياً مهماً في الحد من الانحرافات قبل تفاقمها.

٣. المسؤولية المهنية:

ترتبط هذه المسؤولية بمدى التزام المدير التنفيذي بالمعايير المهنية والأخلاقية في ممارسة مهامه، مثل:

- النزاهة والشفافية.
 - تجنب تعارض المصالح.
 - الالتزام بمعايير الإفصاح.
- ويؤدي الإخلال بهذه المعايير إلى فقدان الثقة في الإدارة، حتى في حال عدم تحقق ضرر قانوني مباشر.

٤. المسؤولية تجاه الغير:

لا تقتصر مسؤولية الإدارة التنفيذية على الشركة والمساهمين، بل تمتد لتشمل الغير، مثل:

- الدائنين.
- المتعاملين وأصحاب المصلحة.
- المستثمرين.

وتقوم هذه المسؤولية عند صدور تصرفات أو قرارات مالية مضللة أو غير مشروعة تلحق ضرراً بهذه الأطراف، خاصة في حالات الإفصاح غير الصحيح أو إساءة استخدام السلطة.

٥. المسؤولية في ظل غياب الحوكمة:

تزداد أهمية هذه الأنواع من المسؤوليات في الشركات التي لا تتوفر فيها هياكل حوكمة متكاملة، مثل شركات الشخص الواحد أو الشركات ذات الإدارة المركزة، حيث يتركز القرار بيد المدير التنفيذي دون وجود رقابة فعالة.

وفي هذه الحالة، تصبح المسؤولية أكثر اتساعاً وتشديداً، لتعويض غياب الأدوات الرقابية المؤسسية، مما يعزز من أهمية المساءلة القانونية والتنظيمية لضبط السلوك الإداري.

المطلب الثاني: قاعدة تقييم القرار الإداري (Business Judgment Rule):

استحدث المنظم السعودي في المادة ٣١ من نظام الشركات قاعدة تقييم القرار الإداري، وهي مبدأ قانوني يهدف إلى حماية المديرين من المساءلة عن نتائج قراراتهم المالية إذا ثبت أنها اتخذت بحسن نية وبناءً على معلومات كافية ومستقلة (عبد القادر، ٢٠٢٦، المادة ٣١ من نظام الشركات).

التحليل النقدي لهذه القاعدة يوضح أنها تعمل كآلية لمواجهة "خوف المديرين من المساءلة"، مما يشجعهم على اتخاذ قرارات تجارية جريئة ونافعة اقتصادياً دون خشية الملاحقة القضائية في حال فشل القرار لأسباب خارجة عن إرادتهم. ومع ذلك، فإن هذه الحماية ليست مطلقة، إذ تظل محكمة بشرط انعدام تعارض المصالح والعقلانية في اتخاذ القرار.

في البيئة السعودية، يُنتظر من هذه القاعدة أن تساهم في رفع جودة الإدارة من خلال التمييز بين الخطأ التجاري المغتفر والتقصير المهني الجسيم، وهو ما يعزز استقرار المراكز القانونية للمديرين التنفيذيين ويقلل من المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية الخاطئة.

المطلب الثالث: مسببات القرارات المالية الخاطئة وفق نظرية الوكالة:

تنشأ القرارات المالية الخاطئة غالباً نتيجة الصراع البنوي الذي تفسره نظرية الوكالة؛ حيث يميل الوكيل (المدير) إلى تعظيم منفعته الشخصية، مثل المكافآت أو النفوذ، على حساب الموكل (المساهمين). تظهر الدراسات أن مشكلة عدم تماثل المعلومات تمنح الإدارة التنفيذية القدرة على إخفاء المخاطر الحقيقية أو تضليل القوائم المالية، وهو ما أدى تاريخياً إلى انهيارات كبرى مثل "إنرون" عالمياً، وحالات تعثر مشابهة في السوق السعودي مثل قضيتي "مجموعة المعجل" و"موبايلي" (الهباش، ٢٠٢٢؛ الصالحي والأديم، ٢٠٢٤).

كما أن اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة يؤدي إلى ضعف الرقابة المباشرة، مما يغري الإدارة باتخاذ قرارات مالية عالية المخاطر أو ممارسات محاسبية غير أخلاقية لإظهار أداء وهمي. وهنا تبرز أهمية الشفافية في الإفصاح عن المخاطر، سواء كانت مالية أو غير مالية، كأداة قانونية لتقليل تكاليف الوكالة وبناء الوعي لدى المساهمين بالتحديات التي تواجه الشركة قبل فوات الأوان.

المبحث الثالث: آليات الحوكمة ودورها في جودة الأداء المالي والحد من

المخاطر:

لا تعد الحوكمة مجرد التزام تنظيمي، بل هي استراتيجية وقائية تهدف إلى ضبط إيقاع القرارات المالية وضمان شفافيتها، وبالتالي تقليل مخاطر التعرض للمساءلة القانونية للإدارة التنفيذية. يتناول هذا المبحث دور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأثر خصائص الإدارة على مؤشرات الأداء المالي، ودور الإفصاح في بناء الثقة داخل السوق المالية السعودية، بما يربط مباشرة بين الحوكمة والمسؤولية القانونية للقرارات المالية الخاطئة.

المطلب الأول: اللجان المتخصصة كأدوات للرقابة المالية (لجنة المراجعة والمكافآت):

تُعد لجنة المراجعة حجر الزاوية في منظومة الرقابة الداخلية؛ حيث يُسند إليها لائحة الحوكمة ومهمة التأكد من سلامة القوائم المالية وتقييم أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر. وبالتحليل القانوني، فإن اشتراط استقلالية أعضاء هذه اللجنة يهدف إلى منع تضارب المصالح مع الإدارة التنفيذية، مما يضمن دقة "النزاهة المعلوماتية" التي يبني عليها المستثمر قراره (لائحة حوكمة الشركات، ٢٠١٧، المادة ٥٤، كتيب الحوكمة، هيئة السوق المالية).

كما تؤدي لجنة المكافآت دوراً حيوياً في ترشيد سلوك المديرين التنفيذيين من خلال ربط الحوافز بالأداء الفعلي طويل الأجل للشركة، وليس بمجرد الأرباح القصيرة المدى. إن هذا الربط يقلل من دوافع الإدارة لاتخاذ قرارات مالية عالية المخاطر بهدف تعظيم المكافآت الشخصية، وهو ما ينسجم مع توجهات هيئة السوق المالية في ضبط سياسات التحفيز.

ومن منظور مسؤولية الإدارة التنفيذية، فإن عمل هذه اللجان يوفر درعاً وقائياً قانونياً، حيث تقل احتمالية تحميل المدير التنفيذي المسؤولية عن قرارات مالية خاطئة اتخذت وفق آليات الحوكمة المعتمدة، ما يعزز من صلة الحوكمة بالمساءلة القانونية.

المطلب الثاني: أثر آليات الحوكمة على مؤشرات الربحية (ROA & ROE):

تكشف الدراسات التطبيقية في البيئة السعودية عن علاقة طردية معنوية بين مستوى الالتزام بالحوكمة ومعدلات العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). التحليل المعمق يوضح أن الالتزام بالمعايير الإلزامية للحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة القرارات الاستثمارية، بما يقلل من الهدر المالي ويرفع الكفاءة التشغيلية (العمرى، ٢٠٢٤، القعيمي، ٢٠٢٥).

كما تلعب خصائص الإدارة التنفيذية دوراً حاسماً في ذلك؛ فقد أثبتت النتائج التحليلية أن القادة التنفيذيين الحاصلين على درجات علمية عليا (ماجستير أو دكتوراه) أكثر قدرة على إدارة المخاطر المعقدة وتحقيق

أداء مالي متفوق. هذا يعكس أن الكفاءة العلمية للمدير التنفيذي تعمل كصمام أمان قانوني ومالي، يقلل من احتمالية تعرضه للمساءلة بسبب القرارات المالية الخاطئة (الملحم والناصر، ٢٠٢٥). وبذلك يظهر هنا أن جودة الأداء المالي وامتثال الإدارة للتشريعات السعودية في اتخاذ القرارات المالية مرتبطة بشكل مباشر بتقليل مسؤولية المديرين التنفيذيين عن الأخطاء المالية، ما يعزز صلة البحث بالمسؤولية القانونية.

المطلب الثالث: الشفافية والإفصاح عن المخاطر كمعيار للاستدامة:

تعتبر الشفافية في الإفصاح عن المخاطر، سواء كانت مالية أو غير مالية، أداة لتعزيز ثقة المستثمرين وجذب رؤوس الأموال. وبالمواقع العملي في السوق السعودي يظهر أن الإفصاح عن المخاطر المالية يحظى بمستوى متوسط، بينما لا يزال الإفصاح عن المخاطر غير المالية منخفضاً. هذا القصور قد يضل أصحاب المصالح بشأن القيمة الحقيقية للشركة، مما يزيد من احتمالية اتخاذ قرارات مالية خاطئة. إن تفعيل الحوكمة يفرض على الإدارة التنفيذية تقديم تقارير أكثر شمولية، تتجاوز الأرقام المحاسبية الجامدة إلى تحليل استراتيجي للمخاطر، ما يحقق التوازن بين مرونة القرار الإداري وحماية السوق المالية من التلاعب أو الانهيار (الصالح والأديم، ٢٠٢٤، كتيب الحوكمة، هيئة السوق المالية). ومن منظور الدراسة فإن الإفصاح الكامل والمبكر عن المخاطر يقلل من تعرض المديرين التنفيذيين للمساءلة القانونية، إذ يثبت أنهم اتخذوا القرار على أساس معلومات صحيحة وكافية، وهو جوهر حماية المدير في ظل قاعدة تقدير القرار الإداري. وبذلك يتضح من المباحث السابقة أن الحوكمة ليست مجرد التزام تنظيمي، بل أداة استراتيجية تحمي الإدارة التنفيذية من القرارات المالية الخاطئة، مع تحسين الأداء المالي للشركة، اللجان المتخصصة، الإفصاح الشفاف، وخصائص القيادة التنفيذية تشكل شبكة حماية قانونية ومالية، تقلل من فرص الانحراف أو سوء اتخاذ القرار. كما أن المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة يمكن التخفيف منها إذا تم الالتزام الصارم باليات الحوكمة، بما يحقق التوازن بين مرونة القرار وشفافية الأداء.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة في الشركات السعودية، في ضوء الأنظمة التجارية ومبادئ الحوكمة المؤسسية. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية البحث، تصميمه، أدوات جمع البيانات، وطرق التحليل المستخدمة للوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة التي تدعم أهداف البحث.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأداة رئيسية لاستكشاف العلاقة بين المسؤولية القانونية والقرارات المالية الخاطئة، مع المنهج المقارن الداخلي لدراسة التجارب والبيانات الميدانية داخل المملكة، دون الرجوع إلى القوانين الأجنبية، بما يتوافق مع نطاق البحث.

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفحص المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة في الشركات السعودية، مع التركيز على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية، بما يشمل نظام الشركات السعودي، لائحة حوكمة الشركات، ونظام السوق المالية. يتيح هذا المنهج التعرف على الأطر القانونية التي تحكم القرارات المالية ومسؤولية الإدارة التنفيذية في حالة وقوع خطأ مالي.

كما تستخدم الدراسة طريقة الاستبيان الإلكتروني لجمع البيانات الأولية من المشاركين من موظفين وطلاب جامعيين، حيث تتيح هذه الطريقة الوصول إلى عينة واسعة ومتنوعة ضمن المجتمع البحثي، مع ضمان سرعة التجميع وسهولة التحليل الإلكتروني للبيانات.

تم اعتماد تصميم شبه استكشافي في تصميم البحث، حيث يمزج بين التحليل القانوني للنصوص واللوائح التنظيمية، وتحليل البيانات المجمعة إلكترونياً من الاستبيانات، وذلك بهدف:

- دراسة مستوى وعي المشاركين بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية.

- تقييم إدراك المشاركين لمدى فعالية آليات الحوكمة في الحد من القرارات المالية الخاطئة.

- تحليل العلاقة بين معرفة المشاركين بالقوانين ومستوى فهمهم لمسؤولية الإدارة عن القرارات

المالية، بما يدعم استنتاجات البحث حول فعالية الحوكمة في الشركات السعودية.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد الذين يمكنهم تقديم رؤى ومعلومات حول المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية والقرارات المالية الخاطئة، مع التركيز على فهمهم للأنظمة السعودية وآليات الحوكمة المؤسسية. يشمل المجتمع فئات متنوعة من المشاركين في مجالات التعليم والعمل ذات الصلة بالقانون والإدارة والمالية، مما يتيح جمع بيانات شاملة وموثوقة حول مستوى الوعي بالقوانين والتطبيقات العملية للحوكمة.

خصائص العينة:

- تم اختيار عينة مكونة من ١٨ مشاركاً لتشمل تنوعاً في الخلفية التعليمية والمهنية، مع مراعاة توزيع المشاركين حسب العمر، الجنس، والمستوى الأكاديمي لضمان شمولية النتائج. وتشمل العينة:
- الطلاب الجامعيين في تخصصات القانون والإدارة والمالية، لما لديهم من خلفية معرفية تمكنهم من فهم المفاهيم القانونية والإدارية.
- أفراد لديهم اطلاع أو خبرة في الأعمال الإدارية أو المالية أو القانونية، مما يمكنهم من تقديم تقييمات دقيقة حول تطبيقات الحوكمة والقرارات المالية.

محددات حجم العينة:

تم تحديد حجم العينة بـ ١٨ استبياناً بما يكفل القدرة على إجراء التحليل الإحصائي بشكل موثوق، مع ضمان التمثيل النسبي للفئات المختلفة من المجتمع البحثي، بما يدعم اختبار فروض الدراسة المتعلقة بالمسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية وجودة القرارات المالية.

أداة جمع البيانات:

تم استخدام الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث صُمم ليغطي المحاور الأساسية التالية:

- مستوى وعي المشاركين بمفهوم المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية.
- إدراك المشاركين لدور آليات الحوكمة المؤسسية في الحد من القرارات المالية الخاطئة.
- تقييم المشاركين لمدى فعالية تطبيق الأنظمة السعودية في حماية حقوق المساهمين وضمان نزاهة القرارات المالية.

ويتيح الاستبيان الإلكتروني سهولة الوصول إلى المشاركين وتنظيم البيانات، مع القدرة على التحليل الإحصائي الدقيق باستخدام البرامج المناسبة، مما يضمن موثوقية النتائج وقابليتها للتطبيق العملي ضمن نطاق الدراسة.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية:** يركز البحث على الأحداث والقرارات المالية خلال خمس السنوات الأخيرة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، لمتابعة تأثير تطبيق الحوكمة المؤسسية على المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية.
- الحدود المكانية:** يقتصر البحث على المملكة العربية السعودية، ويشمل الشركات والمؤسسات الخاضعة لنظام الشركات السعودي ولوائح هيئة السوق المالية.

الحدود الموضوعية: يتناول البحث المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة، مع تقييم فهم المشاركين لدور الحوكمة وجودة القرارات المالية وسلوك الإدارة التنفيذية.

الفصل الرابع

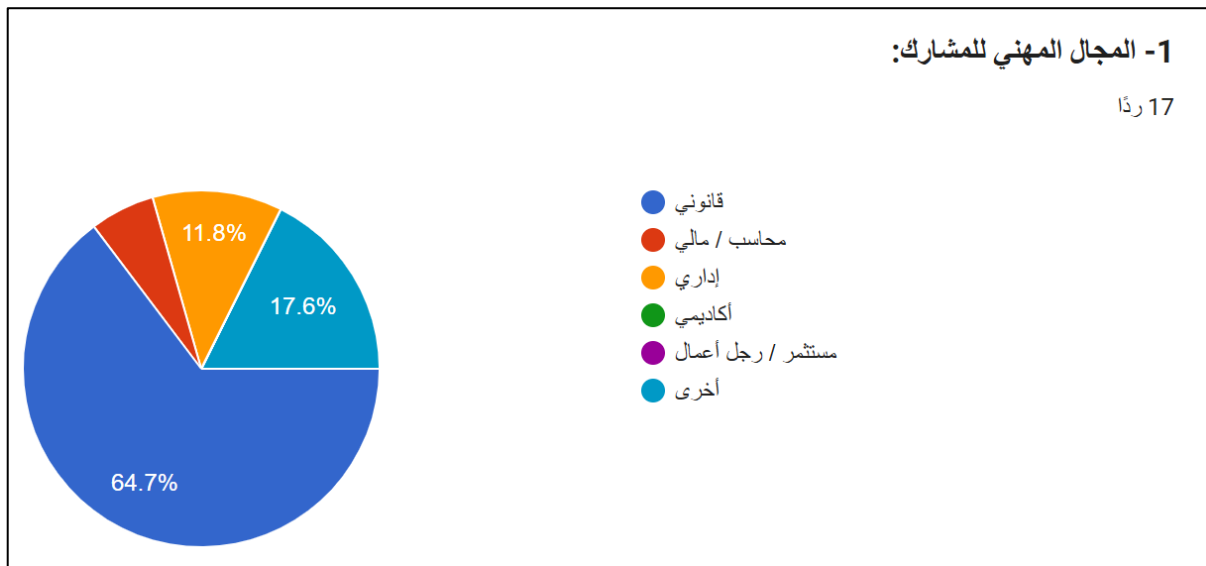
النتائج والتوصيات

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج البحث وتحليلها بشكل دقيق، وربطها بأهداف الدراسة وفروضها، وذلك في ضوء البيانات المجمعة من الاستبيان الإلكتروني وتحليل البيئة القانونية والتنظيمية السعودية. كما يسعى إلى استخلاص توصيات عملية وتشريعية لتعزيز فعالية الحوكمة المؤسسية وتقليل وقوع القرارات المالية الخاطئة.

تحليل نتائج الاستبيان:

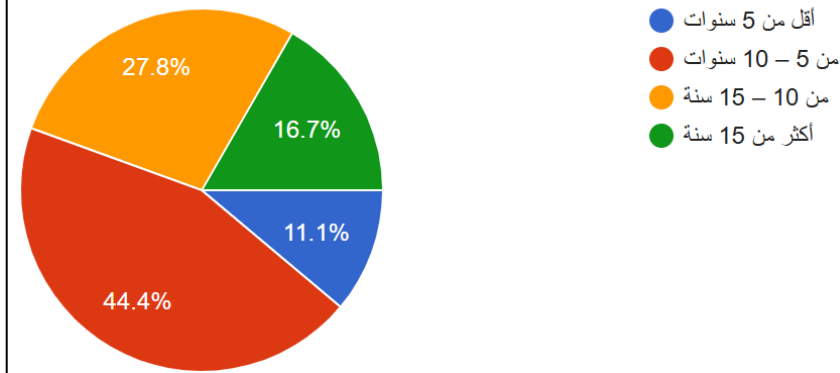
أولاً: البيانات الأولية للمشارك:



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت للمجال "قانوني" بنسبة ٦٤.٧٪ يغلب على عينة الدراسة المتخصصون في الجوانب القانونية، يليهم أصحاب التخصصات الإدارية والمجالات الأخرى. مما يدل على: أن نتائج الاستبانة تعكس وجهة نظر قانونية متخصصة بشكل كبير، وهو أمر حيوي عند دراسة موضوعات تتعلق بمسؤولية الإدارة التنفيذية والأنظمة والتشريعات.

2- سنوات الخبرة:

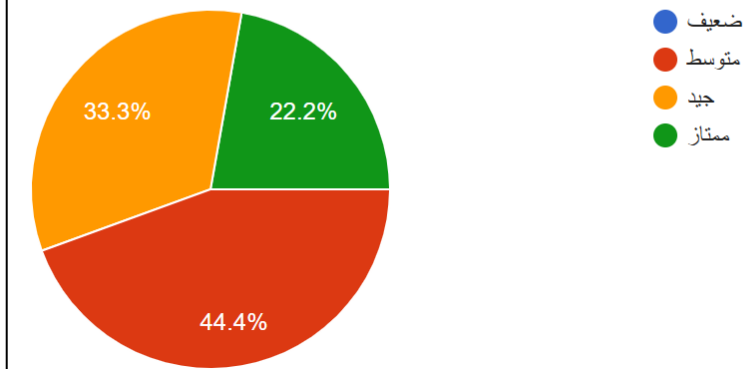
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لفئة "من ٥ - ١٠ سنوات" بنسبة ٤٤.٤٪. الفئة الأكثر مشاركة هي من ذوي الخبرة المتوسطة ، مع وجود تمثيل قوي للخبرات التي تتجاوز ١٠ سنوات وحتى أكثر من ١٥ سنة بنسبة إجمالية ١٦.٧٪. مما يدل على: أن الآراء الواردة في الاستبانة تستند إلى ممارسين لديهم خبرة عملية كافية في سوق العمل وفهم للواقع التطبيقي لقرارات الشركات وحوكمتها.

3- مستوى المعرفة بحوكمة الشركات:

18 ردًا

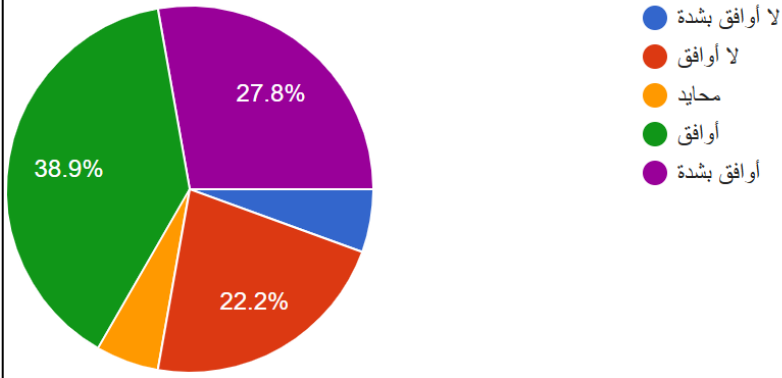


تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت للمستوى "متوسط" بنسبة ٤٤.٤٪. يرى اغلب المشاركين أن معرفتهم بالحوكمة بمستوى متوسط، بينما بلغت نسبة من يرون معرفتهم بمستوى "جيد" أو "ممتاز" مجتمعة نحو ٥٥.٥٪. مما يدل على: وجود وعي كافٍ بأساسيات ومبادئ الحوكمة لدى عينة المشاركين، مما يضيف قيمة وموثوقية على إجاباتهم المتعلقة بدور الحوكمة في الحد من الأخطاء المالية.

المحور الأول : مسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية:

1- تتحمل الإدارة التنفيذية مسؤولية مباشرة عن القرارات المالية الخاطئة داخل الشركة.

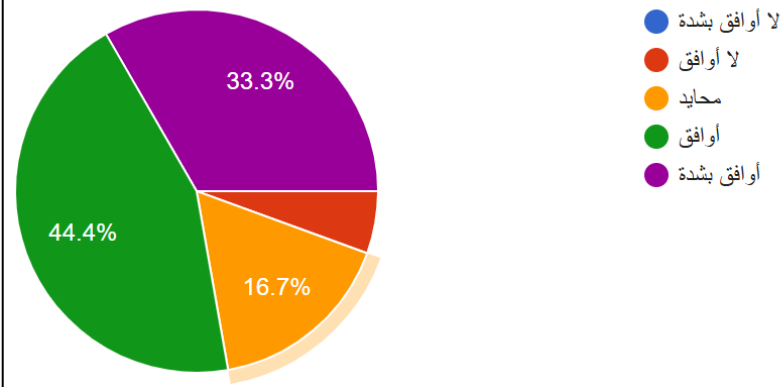
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٣٨.٩% مما يدل على وجود توجه عام يحمل الإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة عن النتائج المالية، مع وجود وعي قانوني وإداري بمركزية دورهم في اتخاذ القرار.

2- القرارات المالية الخاطئة غالباً ما تنتج عن ضعف الخبرة أو سوء التقدير الإداري.

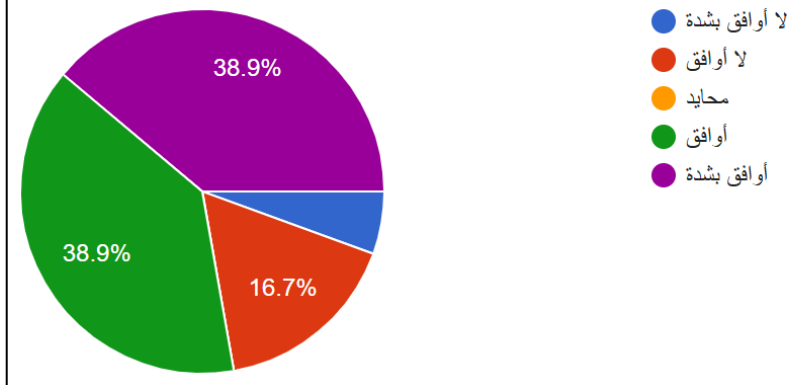
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٤٤.٤% مما يدل على أن المشاركين يرون أن كفاءة العنصر البشري والقدرة على التقدير السليم هي المحرك الأساسي لتجنب التعثر المالي.

3- يجب مساءلة المدير التنفيذي قانونياً عند اتخاذ قرارات مالية تضر بمصالح الشركة.

18 ردًا

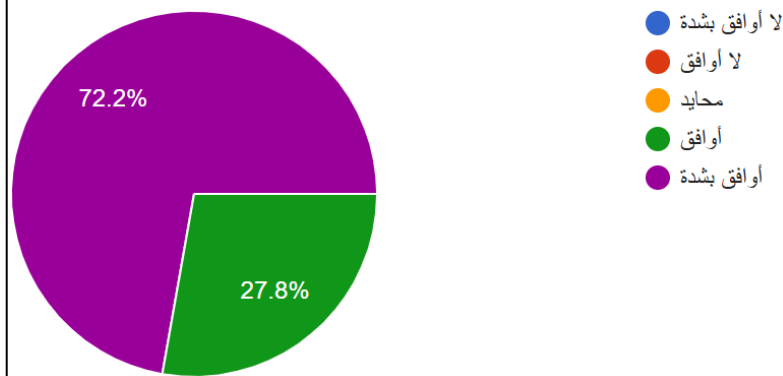


تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت متساوية بين خياري "أوافق بشدة" و"أوافق" بنسبة ٣٨.٩٪ لكل منهما.

مما يدل على تأييد ساحق (مجموعهما ٧٧.٨٪) لضرورة وجود تبعات قانونية رادعة تحمي مصالح الشركة من القرارات الضارة.

4- ضعف الرقابة الداخلية في الشركات يزيد من احتمال وقوع الأخطاء المالية.

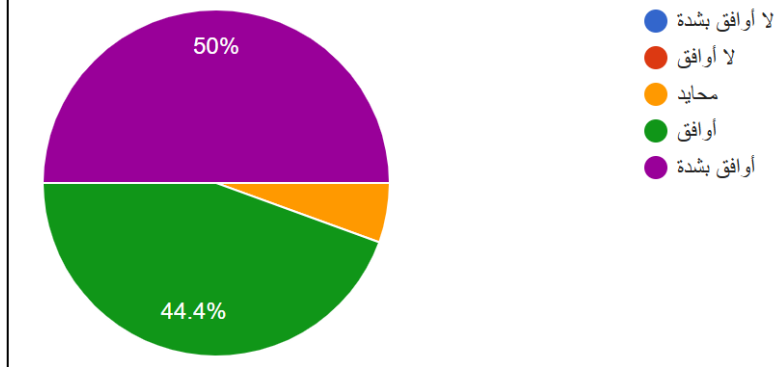
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق بشدة" بنسبة ٨٣.٣٪ مما يدل على إجماع كبير جداً على أن الرقابة الداخلية هي خط الدفاع الأول والأهم لمنع الخلل المالي.

5- عدم الإفصاح المالي الكافي قد يؤدي إلى قرارات مالية غير صحيحة.

18 ردًا

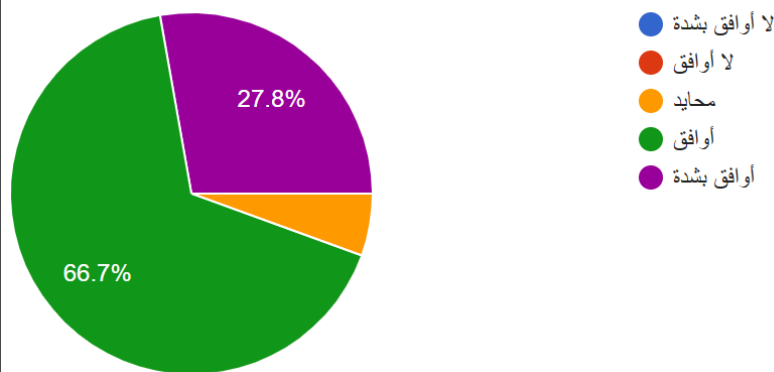


تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق بشدة" بنسبة ٥٥.٦% مما يدل على الربط الوثيق بين شفافية المعلومات وجودة القرارات المتخذة، حيث يرى الأغلبية أن حجب المعلومات مضلل للقرار المالي.

المحور الثاني : دور الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية:

6- تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يحد من الأخطاء المالية في الشركات.

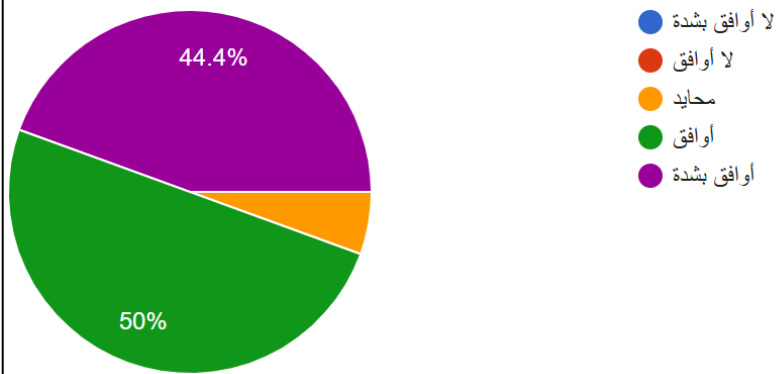
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٦٦.٧% مما يدل على الثقة في أطر الحوكمة كأداة تنظيمية فعالة لتقليص نسب المخاطرة والخطأ.

7- وجود مجلس إدارة فعال يقلل من مخاطر القرارات المالية الخاطئة.

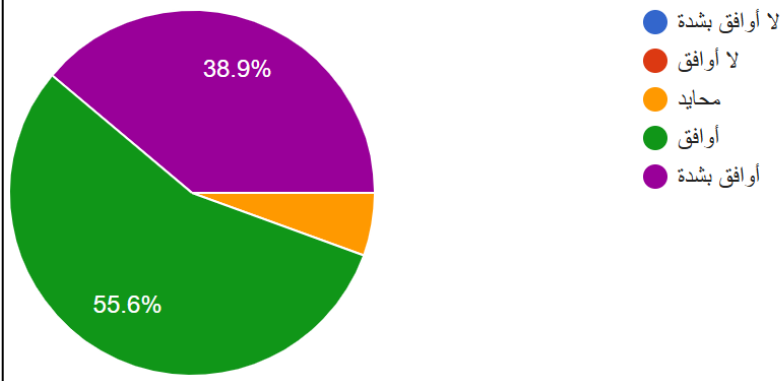
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٥٠٪ مما يدل على أن نصف المشاركين يضعون الفعالية الرقابية لمجلس الإدارة كشرط أساسي لسلامة القرارات التنفيذية.

8- لجان المراجعة الداخلية تلعب دوراً مهماً في منع الأخطاء المالية.

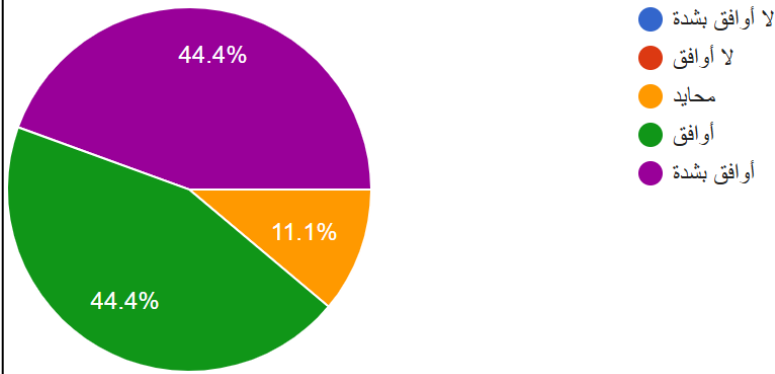
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق بشدة" بنسبة ٥٥.٦٪ مما يدل على إدراك الأهمية النوعية للجان المخصصة للمراجعة في ضبط المسار المالي للشركة.

9- الشفافية والإفصاح المالي يقللان من احتمالية اتخاذ قرارات مالية خاطئة.

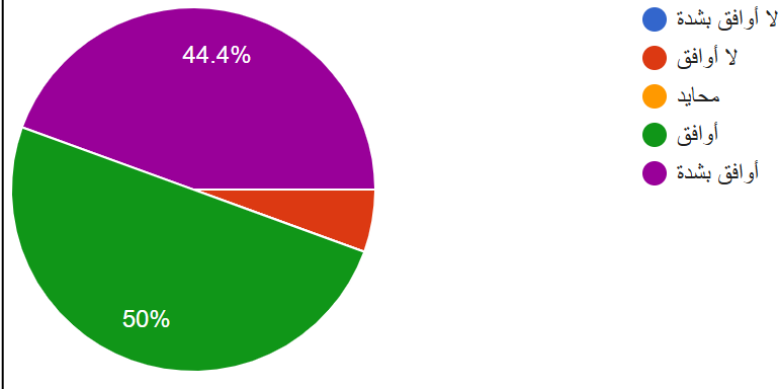
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق بشدة" ووافق بنسبة 44.4% مما يدل على أن الوضوح المالي يُعتبر في نظر الخبراء وسيلة وقائية تحد من الارتجال أو الخطأ في التقدير.

10- التزام الإدارة التنفيذية بواجب العناية والولاء يحد من الأخطاء المالية.

18 ردًا

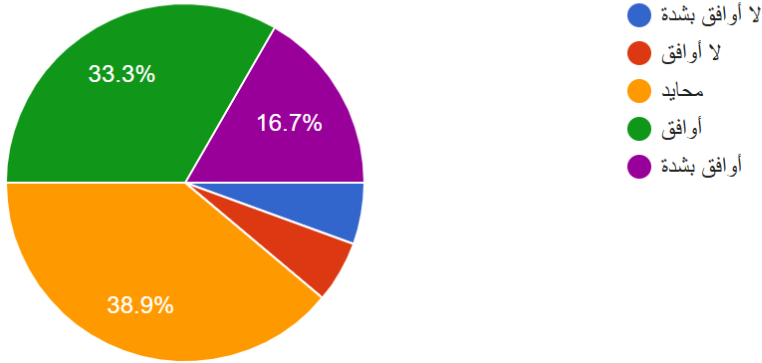


تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة 50% مما يدل على أن المعايير السلوكية والمهنية (العناية والولاء) تُعد ركيزة جوهرية في حماية أموال الشركة.

المحور الثالث: كفاية الأنظمة السعودية:

11- نظام الشركات السعودي عالج مسؤولية الإدارة التنفيذية بشكل كافٍ.

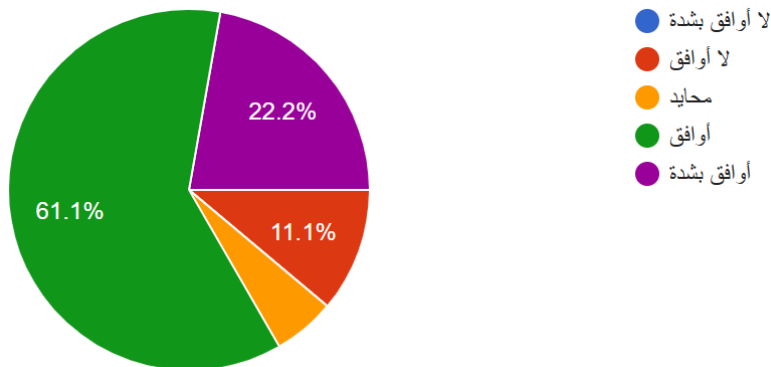
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "محايد" بنسبة ٣٨.٩% مما يدل على وجود حالة من عدم اليقين أو التحفظ لدى المشاركين تجاه كفاية النصوص الحالية، مما قد يستدعي مراجعة تشريعية.

12- الأنظمة السعودية توفر إطاراً قانونياً واضحاً لمحاسبة الإدارة التنفيذية.

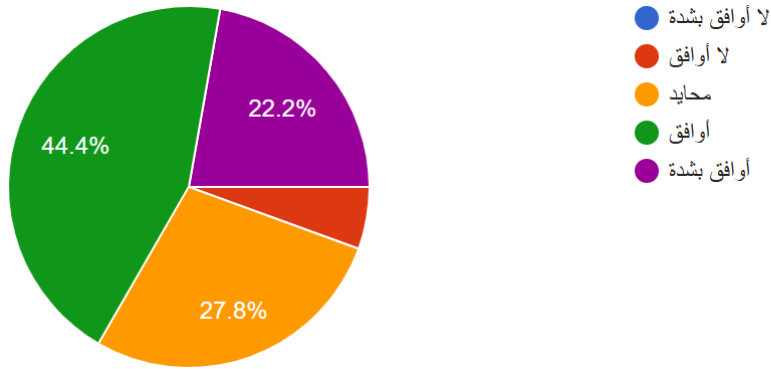
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٦١.١% مما يدل على وجود قناعة لدى الأغلبية بوضوح الإطار القانوني العام، رغم وجود بعض الأصوات المعارضة.

13- توجد ثغرات تشريعية في تنظيم مسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية.

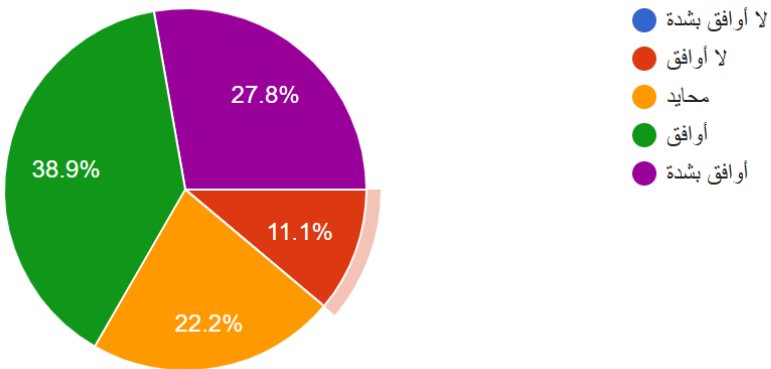
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٤٤.٤٪ مما يدل على وجود ثغرات يراها المتخصصون (خاصة القانونيين) يجب معالجتها لسد الفجوات في المحاسبة المالية.

14- القضاء التجاري في السعودية قادر على معالجة النزاعات المتعلقة بالأخطاء المالية.

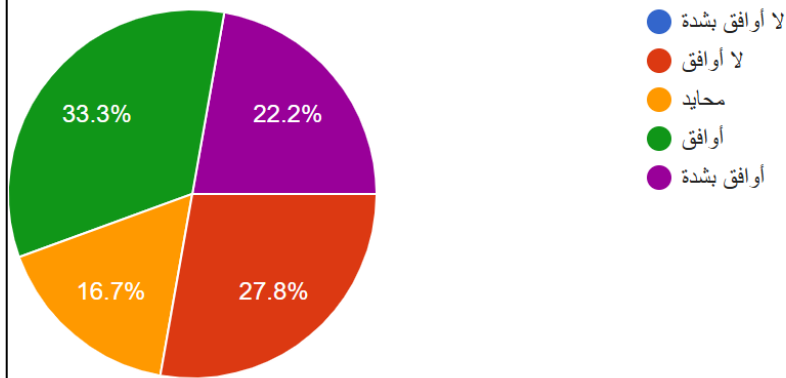
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٣٨.٩٪ مما يدل على ثقة جيدة في قدرة القضاء، مع وجود نسبة (٢٢.٢٪) من المحايدين تعكس تطلعا لمزيد من التخصص أو السرعة.

15- الأنظمة الحالية كافية لحماية حقوق المساهمين من القرارات المالية الخاطئة.

18 ردًا

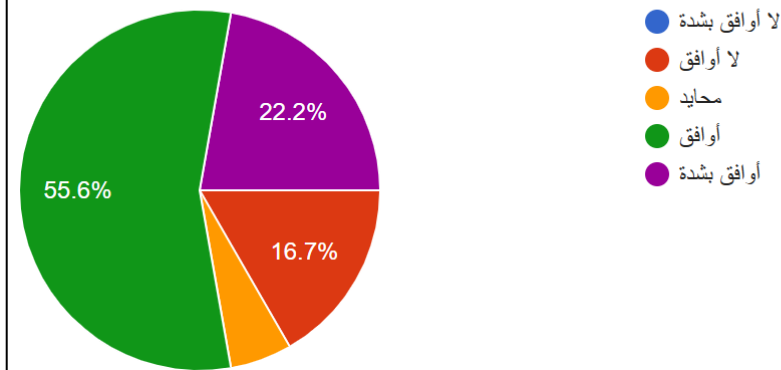


تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٣٨.٩% مما يدل على انقسام حاد في الآراء، مما يشير إلى أن حماية المساهمين منطقة حرجة تحتاج لتعزيز قانوني إضافي.

المحور الرابع: تحسين المسؤولية والحوكمة:

16- ينبغي تشديد المسؤولية القانونية على الإدارة التنفيذية في القرارات المالية.

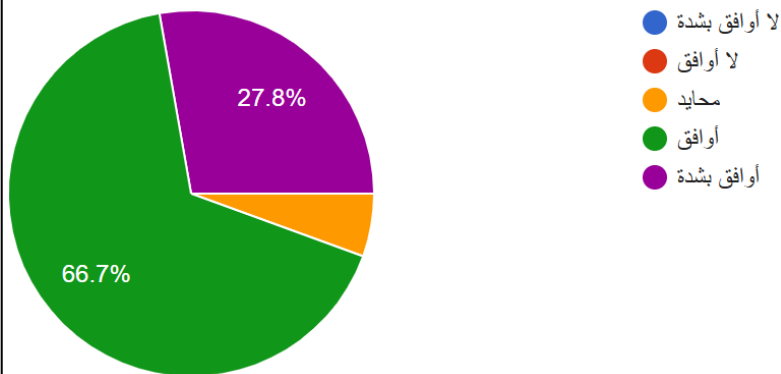
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٥٥.٦% مما يدل على رغبة أعلى من نصف المشاركين في رفع مستوى المساءلة ليكون أكثر صرامة لضمان الجدية في اتخاذ القرار.

17- تدريب القيادات التنفيذية على الحوكمة يقلل من الأخطاء المالية.

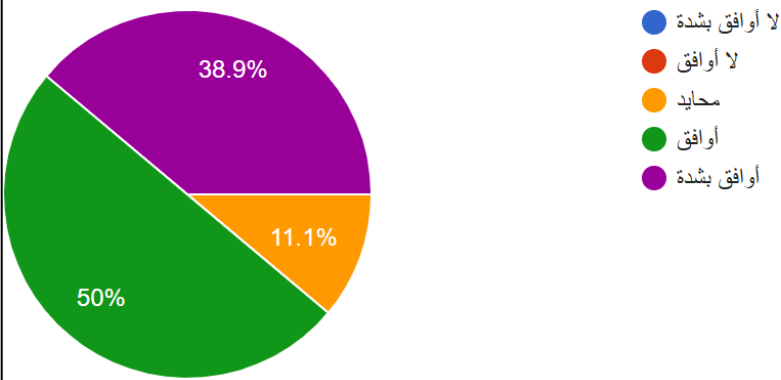
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٦٦.٧% مما يدل على أن التأهيل والتدريب المستمر يُنظر إليهما كأدوات وقائية لا تقل أهمية عن التشريعات.

18- الإفصاح المالي الدوري يساعد على اكتشاف الأخطاء مبكراً.

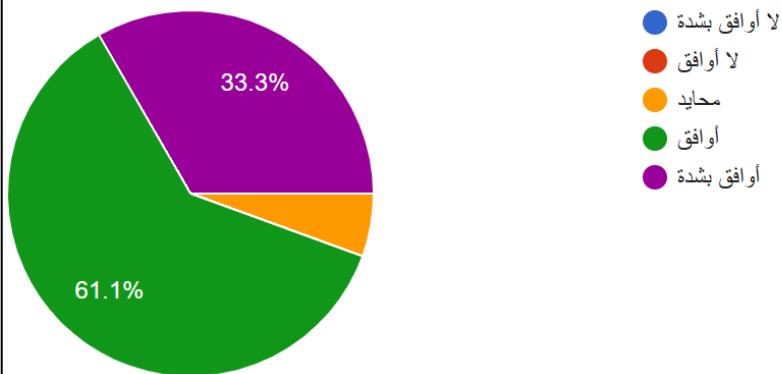
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٥٠% مما يدل على أن عنصر "التوقيت" في الإفصاح جوهري جداً لتقليل الأضرار المالية قبل تفاقمها.

19- تعزيز دور المراجعة الداخلية ضروري للحد من المخاطر المالية.

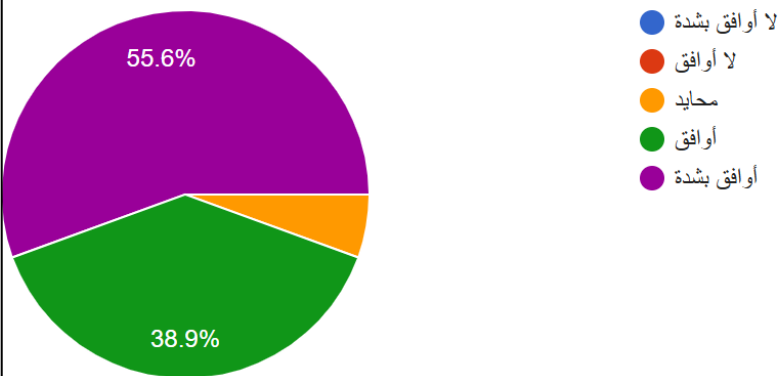
18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق" بنسبة ٦١.١% مما يدل على المطالبة بتمكين وحدات المراجعة الداخلية ومنحها صلاحيات أوسع لضمان السلامة المالية.

20- تطوير التشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات أصبح ضرورة.

18 ردًا



تبين نتائج الاستبيان أن أعلى نسبة كانت لخيار "أوافق بشدة" بنسبة ٥٥.٦% مما يدل على إجماع على ضرورة مواكبة التشريعات للتطورات الاقتصادية والمالية الحديثة لضمان استدامة الشركات.

21- ما أبرز المقترحات التي ترونها للحد من الأخطاء المالية في الشركات؟

4 ردود

مدير مالي عالي الخبرة

تفعيل قاعدة تقييم القرارات أثناء المحاسبة ويسبق ذلك حوكمة للعمليات التنفيذية تمس النشاط

- ١- وجود تفريق صريح بين المدير التنفيذي المستقل، وبين المدير الشريك، خصوصاً في جانب المصالح.
- ٢- التوسع أكثر في توعية المديرين قانونياً.

سن أنظمة ولوائح تتولى شرح أعمال الإدارة المالية وآلية متابعتها

تبين نتائج الاستبيان أن المشاركين قدموا مجموعة من المقترحات النوعية الهامة، شملت ضرورة التفريق الصريح بين المدير التنفيذي المستقل والمدير الشريك خاصة في جوانب المصالح، والتوسع في توعية المديرين قانونياً، بالإضافة إلى تفعيل قاعدة تقييم القرارات أثناء المحاسبة. كما تضمنت المقترحات الاستعانة بمديرين ماليين ذوي خبرة عالية، وسن أنظمة ولوائح تتولى شرح أعمال الإدارة المالية وآلية متابعتها بدقة، مع حوكمة العمليات التنفيذية التي تمس نشاط الشركة، مما يدل على أن المختصين يرون أن الحد من الأخطاء المالية يتطلب مزيجاً من التطوير التشريعي، والرفع من كفاءة القيادات المالية، مع ضرورة إيجاد أطر رقابية وقانونية أكثر تفصيلاً تمنع تضارب المصالح وتوفر حماية مهنية لمتخذ القرار السليم.

النتائج:

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج الدراسة وربطها بشكل مباشر بأسئلة البحث، وذلك من خلال تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان، وبيان مدى إسهام هذه النتائج في الإجابة عن التساؤلات المطروحة. كما يسعى هذا العرض إلى توضيح العلاقة بين الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة، في ضوء النظام السعودي ومبادئ الحوكمة المؤسسية. يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج الدراسة وربطها بشكل مباشر بأسئلة البحث، من خلال تحليل بيانات الاستبيان واستخلاص الدلالات المرتبطة بها. ويساعد هذا الربط في بيان مدى قدرة الدراسة على الإجابة عن تساؤلاتها، وتوضيح العلاقة بين النتائج التطبيقية والإطار النظري المتعلق بالمسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية ودور الحوكمة المؤسسية في الحد من القرارات المالية الخاطئة.

نتائج السؤال الأول:

ما المقصود بالقرارات المالية الخاطئة داخل الشركات التجارية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن المشاركين يربطون القرارات المالية الخاطئة بعدة عوامل رئيسية، حيث أفاد ٤٤.٤٪ منهم بأن هذه القرارات غالباً ما تنتج عن ضعف الخبرة أو سوء التقدير الإداري، كما أشار ٥٥.٦٪ إلى أن نقص الإفصاح المالي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة. كذلك أكد ٨٣.٣٪ من المشاركين على أن ضعف الرقابة الداخلية يعد سبباً رئيسياً في وقوع الأخطاء المالية. كما يعكس ارتفاع نسب الموافقة إدراكاً واضحاً بأن هذه القرارات لا تُعد مجرد أخطاء عادية، بل تمثل ممارسات تؤثر بشكل مباشر على المركز المالي للشركة وقد تؤدي إلى خسائر جسيمة. وبذلك يتبين أن القرارات المالية الخاطئة هي تلك التي تصدر نتيجة تقصير مهني أو ضعف في التحليل أو نقص المعلومات أو مخالفة للأنظمة، وتؤدي إلى أضرار مالية للشركة أو المساهمين.

نتائج السؤال الثاني:

ما الأسس القانونية التي تحدد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن هذه القرارات؟

أوضحت النتائج أن ٣٨.٩٪ من المشاركين يوافقون على أن الإدارة التنفيذية تتحمل مسؤولية مباشرة عن القرارات المالية الخاطئة، كما أبدى ٧٧.٨٪ (أوافق ، أوافق بشدة) تأييدهم لضرورة مساءلة المدير التنفيذي قانونياً عند اتخاذ قرارات تضر بمصالح الشركة، مع وجود تأييد واضح لفرض تبعات قانونية رادعة. كما بيّنت النتائج أن تحديد المسؤولية القانونية يرتبط بعدة عناصر، أبرزها الالتزام بواجب العناية والولاء، وتوافر المعلومات الكافية عند اتخاذ القرار، وعدم وجود تعارض في المصالح. فالمسؤولية القانونية تقوم عندما يثبت وجود تقصير أو إهمال أو مخالفة للأنظمة، وليس مجرد فشل القرار بحد ذاته.

نتائج السؤال الثالث:

كيف تساهم مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية وتعزيز المساءلة؟ أظهرت النتائج بشكل واضح أن ٦٦.٧٪ من المشاركين يرون أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يحد من الأخطاء المالية، كما أكد ٨٣.٣٪ أن الرقابة الداخلية تمثل عنصراً حاسماً في منع هذه الأخطاء. كذلك أشار ٥٥.٦٪ إلى أهمية لجان المراجعة، بينما يرى ٥٠٪ أن وجود مجلس إدارة فعال يقلل من المخاطر، وأكد ٤٤.٤٪ دور الشفافية والإفصاح المالي في تحسين جودة القرارات. كما تعكس هذه النتائج وجود ثقة عالية في الحوكمة كأداة تنظيمية فعالة لتقليل المخاطر المالية وتعزيز المساءلة.

وبذلك تساهم الحوكمة المؤسسية في تقليل الأخطاء المالية وتعزيز الشفافية ودعم المساءلة القانونية من خلال آليات رقابية وتنظيمية فعالة.

نتائج السؤال الرابع:

ما المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين الخطأ الإداري المشروع والخطأ الذي يستوجب المساءلة القانونية؟

أظهرت النتائج أن ٧٧.٨٪ من المشاركين يؤيدون وجود تبعات قانونية في حال وقوع أخطاء مالية جسيمة، مما يعكس إدراكاً واضحاً لضرورة التمييز بين الخطأ المقبول والخطأ الجسيم. كما بيّنت النتائج أن هذا التمييز يرتبط بعدة معايير، منها توافر المعلومات الكافية، وحسن النية، ومستوى الكفاءة المهنية، حيث يرى ٤٤.٤٪ أن كفاءة الإدارة تؤثر بشكل مباشر في تجنب الأخطاء المالية. وبذلك يمكن القول أن التمييز بين الخطأ المشروع والخطأ الجسيم يعتمد على نية متخذ القرار، ومدى التزامه بالأنظمة، ودرجة العناية المهنية، وجسامة الأثر المالي للقرار.

نتائج السؤال الخامس:

ما الإجراءات والآليات العملية التي يمكن اعتمادها لتعزيز الرقابة الداخلية على القرارات المالية؟ أظهرت النتائج مجموعة من الآليات المهمة، حيث أشار ٦١.١٪ من المشاركين إلى ضرورة تعزيز دور المراجعة الداخلية، كما يرى ٦٦.٧٪ أن تدريب القيادات التنفيذية يساهم في تقليل الأخطاء المالية. كذلك أكد ٥٠٪ أهمية الإفصاح المالي الدوري، بينما شدد ٥٥.٦٪ على ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات.

كما تعكس هذه النتائج وجود توافق كبير على أهمية هذه الإجراءات في الحد من الأخطاء وتعزيز جودة القرارات المالية.

فتعزيز الرقابة الداخلية يتطلب مزيجاً من أدوات الحوكمة، والتطوير التشريعي، والتأهيل المهني للإدارة التنفيذية.

الاستنتاجات:

- توجد مسؤولية قانونية واضحة للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة وفق النظام التجاري السعودي، مع تحديد نطاقها استناداً إلى حسن النية وتوافر المعلومات وانعدام تعارض المصالح.
- تلعب آليات الحوكمة المؤسسية دوراً جوهرياً في تقليل القرارات المالية الخاطئة، من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية وتفعيل اللجان الرقابية وربط المكافآت بالأداء الفعلي طويل الأجل.
- كفاءة وخبرة الإدارة التنفيذية تعد من أهم العوامل لتقليل احتمالية وقوع الأخطاء المالية، مما يؤكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري.
- توجد فروق في تطبيق المسؤولية القانونية بحسب حجم ونوع الشركة ومدى الالتزام بالحوكمة، مما يستلزم تطوير آليات رقابية تتناسب مع طبيعة كل شركة.
- تعزيز التدريب القانوني والإداري للمديرين التنفيذيين؛ لأنه يساهم في حماية مصالح المساهمين ويضمن اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

التوصيات:

- استناداً إلى نتائج الدراسة وتحليل البيانات، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية والقانونية التي تهدف إلى تعزيز جودة القرارات المالية وتقليل المخاطر الناتجة عن الأخطاء الإدارية، مع تعزيز المساءلة القانونية للإدارة التنفيذية داخل الشركات التجارية في المملكة العربية السعودية:
- تعزيز النصوص القانونية في نظام الشركات السعودي لتوضيح حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة، مع تحديد معايير واضحة لتمييز الأخطاء التقديرية المقبولة عن الأخطاء التي تستوجب مساءلة قانونية.
 - تطوير آليات رقابية إضافية تضمن الشفافية والإفصاح الكامل عن المخاطر المالية، بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة المؤسسية، ويعزز ثقة المساهمين والمستثمرين في الشركة.
 - تشديد العقوبات في حالات التقصير الجسيم أو سوء الإدارة المتعمد لضمان الردع وحماية أموال المساهمين وأصحاب المصالح، بما يحقق التوازن بين مرونة الإدارة وفرض المساءلة.
 - الالتزام الكامل بتفعيل اللجان المتخصصة داخل الشركات مثل لجان المراجعة ولجان المكافآت، مع التأكيد على استقلالية أعضائها لضمان رقابة فعالة على القرارات المالية.
 - ربط الحوافز والمكافآت للأعضاء التنفيذيين بالأداء طويل الأجل للشركة، وليس بالأرباح قصيرة الأجل فقط، للحد من اتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطر بهدف المكافآت الشخصية.
 - تطبيق برامج تدريبية دورية للمديرين التنفيذيين لتعزيز فهمهم للأنظمة والقوانين السعودية، ودور الحوكمة المؤسسية في اتخاذ القرارات المالية المسؤولة.

- اعتماد أنظمة مراقبة داخلية متقدمة وتقارير دورية تعزز الشفافية وتمكن مجلس الإدارة من متابعة جودة القرارات المالية وتحليل المخاطر المحتملة بشكل مستمر.

توصيات مستقبلية وأكاديمية:

- إجراء دراسات موسعة تشمل عدد أكبر من الشركات والمشاركين بشكل مباشر؛ لتقييم أثر تطبيق الحوكمة على جودة القرارات المالية بشكل أعمق ومقارنة نتائج الشركات المختلفة.
- استكشاف دور التقنيات الرقمية وأنظمة الرقابة الإلكترونية في تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المالية، بما يواكب التطورات الحديثة في الإدارة والحوكمة.
- تشجيع الدراسات القانونية التطبيقية التي تركز على تحليل حالات عملية للقرارات المالية الخاطئة في الشركات السعودية، بهدف تطوير توصيات محددة تتعلق بالمساءلة والمسؤولية القانونية.
- دراسة وتفعيل دور الذكاء الاصطناعي في الإشراف والرقابة على أعمال المدراء التنفيذيين، وذلك في مقابل المهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق الصلاحيات الممنوحة لهم، أو استكشاف الأخطاء الدقيقة المؤثرة على مستقبل الشركة المالي.

المراجع:

١. الصالحي، سميحة علي؛ الأديم، خالد رشيد (٢٠٢٤). تقرير المخاطر للشركات: استقصاء تجريبي للكيانات المدرجة في سوق رأس المال السعودي. مجلة الاستدامة 16 . (٦٦١٩). تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٠ من الرابط: <https://doi.org/10.3390/su16156619> .
٢. عبد القادر، يسري عوض عبد الله (٢٠٢٦). معاينة المسؤولية المدنية والجنائية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين في شركات المساهمة على ضوء نظام الشركات السعودي. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث. ٦ (١)، ٤٥٨-٤٨٩ [٧٣٨، ٧٣٩].
٣. العمري، سلطان عبد الرحمن سعيد (٢٠٢٤). دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات السعودية. مجلة العلوم التجارية والبيئية. ٣ (١)، ٢٧-١ [٥، ٤].
٤. القعيمي، أحمد بن محمد؛ أحمد، محمد سعد عبيد محمد (٢٠٢٥). أثر تطبيق حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية على الأداء المالي. المجلة العربية للإدارة. ٤٥ (٣)، ٩٧-١٢٤ [١٧٢، ١٦٩].
٥. الملحم، عبد الله محمد؛ الناصر، حوراء يوسف (٢٠٢٥). أثر خصائص الرئيس التنفيذي على الأداء المالي: دراسة تحليلية على قطاع البنوك في السوق السعودي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. ٦ (١)، ١٠٤١-١٠٦٦ [٢٨٨، ٢٨٧].
٦. هيئة السوق المالية (٢٠١٧). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية: هيئة السوق المالية.
٧. هيئة السوق المالية (٢٠١٩). كتيب حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية: هيئة السوق المالية.

الملاحق:

المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة (دراسة في ضوء النظام التجاري السعودي ومبادئ الحوكمة المؤسسية)

يسعدني دعوتكم للمشاركة في هذا الاستبيان العلمي الذي يأتي ضمن دراسة بعنوان:

“المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة: دراسة في ضوء النظام التجاري السعودي ومبادئ الحوكمة المؤسسية”.

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على آراء المختصين والمهتمين في مجالات القانون والإدارة والحوكمة حول:

- مدى مسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة.
 - دور الحوكمة المؤسسية في الحد من هذه الأخطاء.
 - مدى إسهام الأنظمة السعودية في تنظيم هذه المسؤولية.
- جميع الإجابات سرية تماماً وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
- مدة الإجابة لا تتجاوز ٣ - ٥ دقائق.
- شاكرين دعمكم ومساهمتمكم القيمة.

أولاً: البيانات الأولية للمشاركة

١ - المجال المهني للمشاركة:

- ☐ قانوني ☐ محاسب / مالي ☐ إداري ☐ أكاديمي ☐ مستثمر / رجل أعمال ☐ أخرى

٢ - سنوات الخبرة:

- ☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ - ١٠ سنوات ☐ من ١٠ - ١٥ سنة ☐ أكثر من ١٥ سنة

٣ - مستوى المعرفة بحوكمة الشركات:

- ☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐ ممتاز

المحور الأول : مسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية

١ - تتحمل الإدارة التنفيذية مسؤولية مباشرة عن القرارات المالية الخاطئة داخل الشركة.

- ☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٢ - القرارات المالية الخاطئة غالباً ما تنتج عن ضعف الخبرة أو سوء التقدير الإداري.

- ☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٣ - يجب مساءلة المدير التنفيذي قانونياً عند اتخاذ قرارات مالية تضر بمصالح الشركة.

- ☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٤- ضعف الرقابة الداخلية في الشركات يزيد من احتمال وقوع الأخطاء المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٥- عدم الإفصاح المالي الكافي قد يؤدي إلى قرارات مالية غير صحيحة.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

المحور الثاني : دور الحوكمة المؤسسية في الحد من الأخطاء المالية

٦- تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يحد من الأخطاء المالية في الشركات.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٧- وجود مجلس إدارة فعال يقلل من مخاطر القرارات المالية الخاطئة.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٨- لجان المراجعة الداخلية تلعب دوراً مهماً في منع الأخطاء المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٩- الشفافية والإفصاح المالي يقللان من احتمالية اتخاذ قرارات مالية خاطئة.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٠- التزام الإدارة التنفيذية بواجب العناية والولاء يحد من الأخطاء المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

المحور الثالث : كفاية الأنظمة السعودية

١١- نظام الشركات السعودي عالج مسؤولية الإدارة التنفيذية بشكل كافٍ.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٢- الأنظمة السعودية توفر إطاراً قانونياً واضحاً لمحاسبة الإدارة التنفيذية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٣- توجد ثغرات تشريعية في تنظيم مسؤولية الإدارة التنفيذية عن القرارات المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٤- القضاء التجاري في السعودية قادر على معالجة النزاعات المتعلقة بالأخطاء المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٥- الأنظمة الحالية كافية لحماية حقوق المساهمين من القرارات المالية الخاطئة.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

المحور الرابع : تحسين المسؤولية والحوكمة

١٦- ينبغي تشديد المسؤولية القانونية على الإدارة التنفيذية في القرارات المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٧- تدريب القيادات التنفيذية على الحوكمة يقلل من الأخطاء المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٨ - الإفصاح المالي الدوري يساعد على اكتشاف الأخطاء مبكراً.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

١٩ - تعزيز دور المراجعة الداخلية ضروري للحد من المخاطر المالية.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٢٠ - تطوير التشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات أصبح ضرورة.

☐ لا أوافق بشدة ☐ لا أوافق ☐ محايد ☐ أوافق ☐ أوافق بشدة

٢١ - ما أبرز المقترحات التي ترونها للحد من الأخطاء المالية في الشركات؟

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية عن القرارات المالية الخاطئة في الشركات السعودية، مع التركيز على دور الحوكمة المؤسسية في الحد من المخاطر المالية وتعزيز جودة الأداء المالي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الاستبيان الإلكتروني لجمع البيانات من عينة متنوعة من الطلاب والموظفين ذوي الخبرة في مجالات القانون والإدارة والمالية، وشملت العينة ١٨ مشاركاً.

أظهرت نتائج البحث أن وعي المشاركين بالقوانين والأنظمة السعودية يعزز قدرتهم على التمييز بين القرارات التقديرية المقبولة والخطأ الجسيم، كما أن الالتزام بآليات الحوكمة المؤسسية، مثل لجان المراجعة والمكافآت والإفصاح المالي، يقلل من احتمالية اتخاذ قرارات مالية خاطئة. كما أن كفاءة الإدارة التنفيذية وخبرتها تعد عاملاً مهماً في تحسين جودة القرارات المالية وتقليل المخاطر القانونية. تخلص الدراسة إلى أن تعزيز الحوكمة، وتطوير مهارات المديرين، والالتزام بالقوانين والشفافية يمثل أدوات أساسية لحماية مصالح المساهمين والحد من المسؤولية القانونية للإدارة التنفيذية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية القانونية، الإدارة التنفيذية، القرار المالي الخاطئ، الحوكمة المؤسسية، الشركات السعودية.

Abstract:

This study aims to examine the **legal liability of executive management for faulty financial decisions in Saudi companies**, focusing on the role of **corporate governance** in mitigating financial risks and enhancing financial performance quality. The research adopts a **descriptive-analytical methodology** and employs an **electronic questionnaire** to collect data from a diverse sample of students and professionals with experience in law, management, and finance, comprising 35 participants.

The findings indicate that participants' awareness of Saudi laws and regulations enhances their ability to distinguish between acceptable managerial judgments and gross errors. Furthermore, adherence to corporate governance mechanisms, such as audit and remuneration committees and financial disclosure, reduces the likelihood of faulty financial decisions. The competence and experience of executive management also play a critical role in improving decision quality and minimizing legal risks.

The study concludes that **strengthening governance, developing managerial skills, and ensuring compliance with laws and transparency** are essential tools for protecting shareholders' interests and reducing executive management's legal liability.

Keywords: Legal liability, Executive management, Faulty financial decision, Corporate governance, Saudi companies.

**Legal Liability of Executive Management for Faulty
Financial Decisions**
(A Study in Light of the Saudi Commercial Law and Principles of
Corporate Governance)

Prepared by:
Sulaiman bin Ali bin Saleh Al-Saeed

Supervision:
Dr. Al-Faisal Abdul Hamid
Dr. Faiz Jarrad

Academic Year: 2026